

# المقاربات النقاوية لإدارة الأزمات الصحيّة جائحة كوفيد - 19



المغرب وتونس ولبنان والبحرين

# المقاربات النقابية لإدارة الأزمات الصحيّة جائحة كوفيد - 19

المغرب وتونس ولبنان والبحرين

اعداد :

المنسق العام سامي عوادي: مدير المختبر المستقبلي و الاستراتيجيات و التنمية المستدامة. (وأستاذ في كلية الاقتصاد و الإدارة بتونس جامعة المنار PS2D).

غسان صليبي : مدرب و باحث في قضايا النقابات العمالية و العمل، خبير مستقل مع المنظمات الدولية النقابية و الاتحاد الأوروبي و المؤسسات الداعمة و المتضامنة مع النقابات.

عبد المجيد العموري بوغرة: مختص في التواصل الاجتماعي، تصميم الاستراتيجيات و برامج العمل و مدرب نقابي.

منذر الخور: مستشار و خبير في العلاقات الشغيلة لدى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

### منشور ليس للبيع

مؤسسة فريدريش إيبرت جميع الحقوق محفوظة.

لا يسمح بطبع أي جزء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي وسيلة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشرين. الآراء الواردة في هذا المنشور هي صادرة فقط عن المؤلف الأصلي. هي لا تمثل بالضرورة آراء مؤسسة فريدريش إيبرت.

# الفهرس

## مقدمة عامة:

6 ..... منطقة الشرق الأوسط في مواجهة الأزمة الصحية العالمية

8 ..... 1 - قراءة عامة للوضع الحالية في مواجهة جائحة كوفيد - 19

10 ..... 1.1 الموقف الحكومي

16 ..... 1.2 تفاعل التّقانات ومعالجتها للأزمة

25 ..... • القطاع العام

27 ..... • القطاع الخاص

30 ..... • القطاع الموازي

32 ..... 2. آثار الازمة الصحية: الجوانب الاجتماعية

38 ..... 3. توصيات حول إدارة الأزمة موجهة الي:

38 ..... 3.1 الحكومة

42 ..... 3.2 النقابات والمجتمع المدني

# مقدمة

**مقدمة:****منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مواجهة الأزمة الصحية العالمية**

تتسم بلدان المنطقة بانفتاحها الشديد على العالم بلداناً سياحيةً أو بلدانَ هجرةٍ أو استقبالٍ مهاجرين وتتسم اقتصادياتها بشدة ارتباطها بالاقتصاد العالمي فجلها تستورد جزءاً هاماً من احتياجاتها الغذائية والصناعية وبعضها يعتمد على تصدير المواد الأولية كالنفط والفسفاط والمواد المعملية كالنسيج وقطع غيار السيارات. ولقد تضررت بلدان المنطقة بشكل متفاوت بجائحة كوفيد-19 التي تزامنت مع انخفاض كبير لسعر النفط. ومن المتوقع أن جائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط سيتسببان في خسارة 116 مليار دولار وهو ما يعادل 3.7 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي للمنطقة<sup>1</sup>. وإضافة إلى عدد من الإصابات والموتى يمكن حصر التداعيات الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

- تزايد معدل البطالة وفقدان عشرات ملايين أيام العمل.
- زيادة في معدلات الفقر.
- أزمة في الموازنات بسبب انهيار أسعار النفط إلى أقل من 20 دولار وتعطل التصدير وشح الموارد الجبائية بسبب توقف عديد الأنشطة الاقتصادية.
- نقص في السيولة لدى الشركات.
- زيادة الانفاق العمومي على القطاع الصحي.
- المؤسسات الصغرى والمتوسطة تمثل أكثر من 95% من النسيج الصناعي وهي بحاجة إلى دعم بسبب توقف النشاط.
- البلدان غير النفطية ليست لها قدرة على الصمود في حين تواجه طلبات تدخل صحي وأمني واجتماعي ملحة ومواردها الجبائية شديدة التراجع الآن.
- اشكال كبير للعمال اللذين يتقاضون أجورهم نقداً ويومياً.
- إشكالات عدة للعمالة الأجنبية خاصة للمهاجرين غير الشرعيين.

أما فيما يتعلق بالتداعيات الصحية فقد رُصد في العالم 2 إلى حدود 11 جويلية 2020، 12397957 حالة إصابة بالفيروس المستجد كوفيد - 19 و557569 وفاة و7227112 حالة شفاء.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (22 دولة) بلغت الإصابات في نفس التاريخ واعتماداً على نفس المصدر 1358859 حالة تمثل 11% من العالم و 3938 حالة وفاة تمثل 7% من العالم و49668 حالة شفاء تمثل 11% من العالم. وقد أنجزت بلدان المنطقة أكثر من مليون و318 ألف تحليلاً ما يعادل أكثر من 146 تحليلاً لكل مليون ساكن في المنطقة.

أكثر الإصابات داخل المنطقة حدثت في إيران (250458) تليها السعودية (223327) يليها العراق (69612) والامارات (53577)، لكن هذا الترتيب يختلف عن ترتيب الوفيات الذي تتصدره إيران (12305) تليها مصر (3617) والعراق 2882، ولعل الاختلاف في جودة حوكمة الازمة ووضعية المنظومة الصحية ويقظة المواطنين هو ما يشرح هذه المفارقة الظاهرية. كما تصدر أيضاً إيران ترتيب حالات الشفاء (212176) تليها السعودية (161096) والامارات (43570). وتتصدر قطر المؤشرات النسبية المتعلقة بعدد حالات الإصابة من مليون ساكن (36366) والبحرين

1 نشرة الاعلام الاقتصادي، موقع الواب ، 14 أبريل البنك الدولي (2020)  
Worldometers 2، موقع الواب 14 أبريل 2020

(18532)، وتتصدر إيران المؤشر النسبي المتعلق بعدد الوفيات من مليون ساكن (146) تليها الكويت (89). اما ترتيب المؤشر النسبي لعدد التحاليل لكل مليون ساكن فتصدره الامارات (380979) تليها البحرين (376131) ثم قطر (142733).

تجدد الإشارة في تحليل أسباب هذه النتائج والتفاوت بين بلدان المنطقة ان المرصد الذي وقع الاعتماد على معطاته توجه بندا الى بلدان المنطقة طالب منهم مزيدا من الدقة والشفافية في جمع المعلومات ونشرها ولا يخفى ان الحكومات تسعى أحيانا الى إخفاء الأرقام او التخفيض منها كي لا تُساءل عن مسؤوليتها في الاحتياط والتطويق والإحاطة فضلا عن نجاعة سياستها وبنيتها الصحية.

الجدول التالي يوفر معطيات ضافية حسب كل بلد وهي وإن تتغير يوميا الا أنها لا تغير الاتجاهات والاستنتاجات العامة:

### معطيات ضافية حسب كل بلد يوم 22 جوان (اطلع عليه يوم 10 جويلية)

البلدان	حالات الاصابات	الوفيات	حالات الشفاء	الحالات من مليون ساكن	الوفيات من مليون ساكن	الاختبارات	الاختبارات من مليون ساكن
السعودية	223,327	2100	161,096	6,413	60	2,124,976	61,020
الجزائر	17,808	988	12,637	406	23	-	-
البحرين	31,528	103	26,520	18,523	61	640,219	376,131
جيبوتي	4,955	56	4,671	5,014	57	49,742	50,332
مصر	79,254	3617	22,753	774	35	135	1,319
الامارات	53,577	328	43,570	5,416	33	4	380,979
اثيوبيا	6,973	120	2,430	61,000	1	250,604	2,179
ايران	250,458	12305	212,176	2,981	146	1897,803	22,589
العراق	69,612	2882	39,502	1,730	72	649,036	16,130
الأردن	1,169	10	982	115	1	448,701	43,967
الكويت	52,840	382	42,686	12,369	89	422,885	98,994
لبنان	2,011	36	1,368	295	5	160,153	23,467
ليبيا	1,342	38	307	106	2	56,613	4,668
موريتانيا	5,126	144	2,026	1,102	31	13,842	2,976
المغرب	15,079	242	11,447	408	7	835,264	22,624
عمان	51,725	236	33,021	10,125	46	226,637	44,365
قطر	102,110	142	97,272	36,366	51	400,767	142,733
السودان	10,158	641	5,200	232	15	401	9
سوريا	372	14	126	21	8	-	-
فلسطين	5,220	27	525	1,023	5	122,555	24,015
تونس	1,231	50	1,055	104	4	75,539	6,390
اليمن	1,356	361	619	45	12	120	4



## 1. قراءة عامة للوضع الحالية في مواجهة كوفيد-19

المغرب (15 ماي 2020)

وصل عدد حالات الإصابة بمرض كوفيد-19 المؤكدة بالتحاليل المخبرية، من 2 مارس الى 14 ماي 2020 الى 6607 بالتراكم، شفي منهم 3310 بنسبة تعافٍ وصلت 50.1% وخلال نفس اليوم يسجل لأول مرة تجاوز العدد الاجمالي للشفاء العَدَدَ الاجمالي للحالات المصابة والمؤكدة. منهم 8% وضعيتهم مستقرة و1% في وضعية خطيرة و 91% لا تظهر عليهم اية اعراض مرضية او تظهر عليهم اعراض خفيفة وبسيطة. ومتوسط ايام حضانة الفيروس تتراوح بين 6 و10 ايام. ووصلت نسبة الاماتة من مجموع الحالات المؤكدة 190 بنسبة الى 2,9. اما عدد الحالات المستبعدة والتأكد من عدم اصابتها بالمرض بالتحاليل المخبرية فوصلت الى 71315. وتؤكد المعطيات ان معدل سن المصابين انتقل من افريل الى أواسط ماي من 47 الى 35 سنة. اما التوزيع الجنسي بين المصابين فيقدر بـ 58 % من رجال و42 % من النساء.

وتشير المعطيات الإحصائية للحالات المؤكدة طبيعتها البؤرية، حيث شكلت البؤر العائلية، وفي بعض الاحياء الشعبية، إصابات عالية. وانتقلت مع أواسط شهر افريل الى أمكنة العمل في الشركات والمقاولات والمتاجر الكبيرة، وصولا الى بعض الفئات المهنية في الخطوط الامامية، واستقر ترتيب جهات المغرب منذ بداية الجائحة والى اليوم في تصدر جهة الدار البيضاء من حيث عدد الإصابات المؤكدة. مع تحرك في الترتيب بين الجهات الأخرى حيث استقرت في الترتيب الثاني بتاريخه جهة مراكش تانسيفت الحوز، وبعدها جهة طنجة تطوان الحسيمة، وتتوزع باقي الحالات على باقي جهات المغرب مع الإشارة الى أن الجهات الصحراوية تسجل أدنى مستويات الإصابة.

## تونس (8 جويلية 2020)

عاش التونسيون منذ رصد أول إصابة بالوباء يوم 02 مارس 2020 حالة من الهلع سيما أنّ كل الأطراف لم تأخذ في البداية المسألة بما تستحق من الجدية والحزم والانضباط. إلا أنه مع مرور الأيام وارتفاع حالات الإصابة والموتى تواترت الإجراءات الصحية وتجدد الوعي بخطورة المسألة والانضباط لتعليمات الحجر الذاتي ومظاهر السلوك المسؤولة في الشارع و المغازات وانخفضت بشكل ملموس حركة مرور السيارات وكذلك تجول الأشخاص وتبعاً لذلك انتقلت انعكاسات كوفيد-19 من الجانب الصحي الى الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ولم تصدر الى حد تحرير هذه الورقة أي دراسة علمية عن المؤسسات الرسمية، وفي المقابل صدرت عدة مقالات في الصحافة وفي مواقع التواصل الاجتماعي نذكر منها دراسة المعهد العربي لرؤساء المؤسسات كما ان الاتحاد العام التونسي للشغل نشر استبياناً موجهاً للنقابين لرصد الانعكاسات على ظروف العمل ومستوى العيش لم تنشر بعد نتائجها. وصدرت لحكيم بن حمودة ومحمد الهادي بشير<sup>3</sup> دراسة يتوقعان فيها تراجع نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بنقطتين سنة 2020 ما يعادل حوالي 7 مليار دينار (2.2 مليار اورو) نقصاً في الثروة وزيادة 4 نقاط في نسبة البطالة لترتفع الى 19 بالمائة وتراجع الموارد الذاتية للدولة بـ 6 مليار دينار. كما يتوقعان ان مبلغ 2.5 مليار دينار التي تعتمزم الحكومة التونسية رصده لمواجهة تداعيات الجائحة غير كاف ويجب حسبهما رفعه الى 10 مليار دينار.

وتنشر وزارة الصحة على موقعها بلاغا يوميا آخره جاء فيه انه بتاريخ 8 جويلية 2020 انه تم إجراء 1131 تحليلا مخبريا من بينها 23 تحليلا في إطار متابعة المرضى السابقين ليبلغ بذلك العدد الجملي للتحاليل 75539.

وقد تم تسجيل 12 تحليلا إيجابيا من بينها 10 حالات إصابة جديدة وافدة و تحليلا جديدا إيجابيا لحالات إصابة سابقة لا تزال حاملة للفيروس، ليصبح العدد الجملي للمصابين بهذا الفيروس، وذلك بعد التثبيت من المعطيات وتحيينها، 1231 حالة مؤكدة موزعة كالآتي: 1055 حالة شفاء و50 حالة وفاة و126 حالة إصابة لا تزال

حاملة للفيروس وهي بصد المتابعة.

تتوزع الاصابات كالآتي : (تونس -243 أريانة 106 - بن عروس 105 - مدنين 100 - سوسة 100 - قبلي 112 - المنستير 50- بنزرت 32- منوبة 44- نابل 25- زغوان 3- باجة 8- جندوبة 4- الكاف 12- سليانة 6- المهدية 27- صفاقس 49- القيروان 21- القصيرين 39- سيدي بوزيد 14- قابس 29- تطاوين 39- قفصة 57- توزر 6). وحسب نفس المصدر بلغ عدد الوفيات 50 : (09 تونس 05- صفاقس، 08 سوسة، 05 أريانة، 01 الكاف، 02 المهدية، 01 تطاوين، 01 بنزرت، 05 مدنين، 05 منوبة، 01 سيدي بوزيد، 01 نابل، 04 بن عروس) .

هذا، وتؤكد وزارة الصحة أن التحاليل المخبرية تجرى بالأساس للحالات المشتبهة والمحتمل إصابتها بالمرض حسب تعريف الحالة المعتمد حالياً. وهي تسجل أن هذا التطور في الوضع الوبائي ينبئ بمزيد انتشار المرض خلال الأسابيع القادمة طالما أن الإجراءات التي ما فتئت الوزارة تذكر بوجوب الالتزام بها، لم يقع احترامها في عديد المناسبات بكثير من المناطق. كما تدعو الوزارة، بكل إلحاح، كافة المواطنين للالتزام الكامل باحترام القانون وكل الإجراءات المتخذة من قبل السلطات في هذا الصدد وخاصة منها إيواء المصابين بالمستشفيات ومراكز الإيواء وذلك لاحتواء المرض والحد من انتشاره<sup>4</sup>.

## لبنان

يأتي إنتشار كورونا في مرحلة إنهيار مالي وإقتصادي يمر بها البلد، مترافقا مع تجدد انتفاضة لبنانية ضد السلطة السياسية. مما يعقد المعالجات الممكنة للتداعيات الإجتماعية، على المستويات السياسية والإقتصادية والشعبية. أكتشفت اول حالة كورونا في لبنان في 20 فبراير 2020. وفي آخر إحصاء حتى تاريخ كتابة هذه الورقة (3 يوليو 2020)، هناك 1796 إصابة و 35 حالة وفاة و1242 حالة شفاء.

بدت الحكومة مرتبكة كثيرا مع بداية الوباء، فالإصابات الأولى جاءت مع عودة بعض اللبنانيين من إيران، وكان أمام الحكومة تحدّي وقف الرّحلات مع هذا البلد الذي يقصده الكثير من اللبنانيين ولا سيما من الشيعة، في زيارات دينية وسياسية.

وفيما كان الوباء ينتشر في إيران، علت أصوات إعلامية وشعبية في لبنان تطالب بوقف الرحلات منها واليهما. لكن وزير الصحة قال صراحة حينها ان المسألة ذات طابع سياسي. تجلّت خطورة المسألة في واقع عدم الحجر على القادمين من إيران، بل الطلب منهم اللجوء الى الحجر الطوعي في منازلهم. وهذا ما لم يقع الإلتزام به.

مع إنتشار الوباء في أكثر من بلد أوروبي وخاصة إيطاليا، وتكاثر عدد الإصابات في لبنان من بين عائدين من السفر، اتخذت الحكومة قرارات أكثر جذرية معلنه «التعبئة العامة» لمواجهة الفيروس. وقد شملت «التعبئة العامة» وقف جميع الرحلات من وإلى لبنان، والطلب من جميع اللبنانيين البقاء في بيوتهم، بإستثناء العاملين في بعض القطاعات الحيوية، الصحية، الغذائية، الأمنية والخدماتية.

وقد شهدت الأيام الأولى من «التعبئة العامة» إلتزاماً مقبولاً من قبل الناس مع تشدّد من القوى الأمنية. إلا أن هذا الإلتزام ما لبث ان تراجع لا سيما في المناطق الفقيرة التي يحتاج فيها الناس الى العمل اليومي ليستطيعوا العيش. وترافق ذلك مع تراخٍ من قبل الاجهزة الأمنية في المراقبة.

وهذا مما دفع الحكومة الى التهديد بالمزيد من التشدّد بدءاً من تقسيم ايام الأسبوع قسمين، قسم يسمح فيه

بالسير للسيارات التي تنتهي أرقامها برقم مفرد وقسم آخر مخصص للتي تنتهي برقم زوجي، مع منع السير إطلاقاً أيام الآحاد.

بشكل عام تحسّن كثيراً أداء الحكومة مع الوقت بالمقارنة مع إمكانياتها المادية المحدودة، وقد تمكنت من تأمين عودة بعض المغتربين الى لبنان.

## البحرين

بدا واضحاً منذ بداية ازمة جائحة كورونا ان البحرين تأثرت بتداعيات هذه الازمة الصحية التي انعكست على حياتها العامة وعلى اقتصادها الوطني وعلى علاقات العمل فيها وعلى صحة مجتمعها وأفرادها، إلا أن ما كشفت عنه هذه الازمة الصحية بوضوح هو هشاشة نظامها الصحي وضعفه رغم أنها اتخذت اجراءات مبكرة نسبياً للتصدي للوباء واحتواءه والتقليل من اضراره المادية على الارواح وعلى الصحة العامة، إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور إصابات بهذا الوباء الخطير. وما يميز البحرين، شأنها شأن دول الخليج المجاورة، هو وجود مجاميع كبيرة من حاملي الجنسيات المختلفة على نفس المساحة من الأرض، بل أن أعداد هؤلاء تتجاوز أعداد السكان الأصليين من أبناء البلد. في احدث احصائية صادرة عن وزارة الصحة بتاريخ 13 مايو 2020 فان اجمالي الاصابات بالوباء 5780، موزعين كالتالي: عدد الاصابات القائمة 3576، وعدد الاصابات غير المستقرة 7 حالات، وعدد الحالات المتعافية 2195، وعدد الوفيات 9 حالات بينها حالة وفاة واحدة لمهاجر، الا ان وزارة الصحة لم تصنف حالات الاصابة على أساس الجنسية ونسبتها من اجمالي الإصابات، والجهة الوحيدة التي تحدثت عن اصابات العمالة المهاجرة هي هيئة تنظيم سوق العمل باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن تصاريح العمل للعمال المهاجرين وذلك على لسان رئيسها التنفيذي في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 28 أبريل 2020 ذكر فيه عدد الحالات بين المهاجرين حتى تاريخ 26 أبريل وهي 1909 اصابة، منها 95.5% يعملون لدى صاحب عمل، و 1.7% من حاملي تصريح العمل المرن، وتوزع النسبة الباقية على القادمين بتأشيرة زيارة، والملتحقين، وعمالة منزلية، وتبلغ نسبة العمالة القانونية في هذه الحالات 89%، ونسبة العمالة غير النظامية اي المخالفة 9%، والقادمين بتأشيرة زيارة 2%.

## 1.1 الموقف الحكومي

### المغرب

من بين القرارات الأولى التي تم الإعلان عنها في أواسط شهر فبراير، استرجاع الطلبة المغربية من مدينة اوهان الصينية، وإخضاعهم للحجز الصحي. حصلت اول حالة إصابة بالمغرب يوم 2 مارس 2020 لمواطن مغربي مقيم بإيطاليا. وبعدها مباشرة بدأت تتوسع دائرة الإصابة المنقولة بين المغربية، التي تبتعتها قرارات بمنع التجمعات لأكثر من 50 شخص في مكان واحد. وصولاً الى قرار حكومي بالإعلان عن حالة الطوارئ الصحية والحجز الصحي الشامل، بسائر التراب الوطني، من 20 مارس وإلى حدود 20 أبريل 2020 على الساعة 6 مساءً. المصحوب بإغلاق الحضانات والمدارس والجامعات والمساجد والكنائس. ومنع الحفلات والأفراح العائلية ومصاحبة الجنائز لأكثر من 5 افراد من اسرة الفقيد وأيضا التظاهرات الاقتصادية والتجارية والرياضية الرسمية وغير الرسمية الوطنية والدولية. وإغلاق الحدود وتوقيف الرحلات الجوية والبحرية. ومنع التجول والتنقل بين المدن. كما تم تعاقب الحكومة حسب بعض المعلومات مع شركة دولية لتصميم منصة رقمية للمراقبة الوبائية للأشخاص المصابين عن طريق تتبع خريطة التحرك الجغرافي لهواتفهم كما تم تفعيل تطبيق معلوماتي أمني لمراقبة تحركات الأشخاص مع بداية شهر ماي 2020. مع وضع قواعد خاصة وإجبارية للخروج المسموح به للعمل او للتسوق او بعض الحالات الأخرى المحددة. والتنصيب على عقوبات جزرية للمخالفين وغير الحاملين لتصريحات رسمية، بالمعاقبة

بالسجن لفترة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر، وغرامة تتراوح ما بين 300 و1300 درهم (نحو 140 دولارا) أو يأخذ هاتين العقوبتين. مع انتشار واسع للحواجز الأمنية والقضائية. بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الحاجزية لمنع انتشار مرض كوفيد-19، كالتباعد الجسدي، والاجتماعات عن بعد، وإلزامية نظافة اليدين، وإجبارية وضع الكمامات وتصميم العديد من الومضات الترويجية لمظاهر السلوك الضرورية، والعقوبات المطبقة خلال سريان الطوارئ الصحية.

ومع تطور حالات الإصابة التي تم تسجيلها في منتصف شهر ابريل التي تجاوزت سقف 2000 حالة مؤكدة مخبريا وتوقعات الدخول إلى المرحلة الثالثة للجائحة تقرر تمديد حالة الطوارئ الصحية من 20 ابريل إلى حدود 20 ماي 2020 مع الزامية حضر التجول التام من الساعة 7 مساء إلى حدود 5 صباحا. مصحوبة بإبطال مفعول التصاريح الرسمية. وفي نفس السياق وحسب بعض المعطيات فان الحكومة المغربية تعاقبت مع مقابلة دولية متخصصة لإجراء دراسة لوضع تصور استراتيجي للخروج التدريجي من حالة الطوارئ الصحية والعودة إلى الحياة العادية بعد 20 ماي 2020.

## تونس

لم تتضح معالم موقف الحكومة إلا بعد أسبوعين من ظهور الوباء من خلال حوار تلفزيوني لرئيس الحكومة في حين ظلت التصريحات التلفزيونية لرئيس الدولة في حدود التطمينات لا أكثر. يتوزع الموقف الحكومي بين إجراءات عدة اتخذت في منتصف مارس ثم في بداية أبريل تهتم المسائل الصحية والاقتصادية والاجتماعية، ويلاحظ عدم اهتمامها بحوالي ثلث النشيطين من عمال وصغار الحرفيين والتجار المشتغلين في القطاع الموازي خارج المنظومة الاقتصادية المنظمة.

### • الإجراءات الصحية :

تهم رئيسيا اعلان الحجر الصحي العام إلى 04 افريل ثم التمديد فيه إلى 21 افريل، مع منع الجولان ابتداءً من الساعة السادسة مساءً، وفتح حسابٍ جارٍ للتبرع لفائدة وزارة الصحة، ثم العمل بنصف الوقت في المؤسسات الحياتية.

### • الإجراءات الاجتماعية:

- الترفيع في عدد العائلات المعوزة التي تتلقى اعانة اجتماعية نقدية شهريا من 260 ألف إلى 900 ألف إضافة إلى 630 ألف شخص أصحاب بطاقة العلاج الصفراء أي غير المضمونين اجتماعيا، وتبلغ هذه الاعانة 250 دينارا شهريا (ما يعادل حاليا 70 دولارا امريكيا).

وقد رصدت ميزانية الدولة لهذه الاعانة 120 مليون دينار (ما يعادل حاليا 42 مليون دولارا امريكيا).

- ينتفع بهذه الاعانة أيضا 900 ألف مهني وتاجر وعمال حظائر البناء وأعوان وكالات الأسفار، وسخرت الدولة لهذه الغاية منصة رقمية في آجال سريعة بدأت في الاشتغال منذ 04 افريل 2020.

- بالنسبة إلى شركات القطاع الخاص، فقد أعلن رئيس الحكومة ان المنصة الرقمية الخاصة ستكون جاهزة حوالي 20 افريل 2020 وأكد ان هدف الحكومة هو انقاذ مواطن الشغل والمؤسسات وتطويق البطالة الفنية، وستتلقى هذه الفئة من البطالين 200 دينار يصرفها لهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- أما المتقاعدون اللذين لا تتجاوز جرايتهم 180 ديناراً (63 دولار امريكي) وعددهم 130 ألف شخص، فقد تقرر لهم اعانة بـ 100 دينار شهريا ليصل دخلهم الى 280 دينار شهريا (98 دولار امريكي).

### • الإجراءات الاقتصادية، خطة الإنقاذ الحكومية:

تقدّر كلّ الاعتمادات التي سيقع رصدها بـ 2500 مليون دينار (865 مليون دولار امريكي) أي حوالي نصف ميزانية التنمية لسنة 2020 وقد تصل الى 3000 مليون دينار منها 100 مليون دينار بعنوان الإعانات الاجتماعية إضافة الى 150 مليون دينار المقررة سابقا و100 مليون دينار إضافة الى 300 مليون دينار لفائدة البطالة الفنية والحرفيين والمؤسسات. كما أعلن البنك المركزي تأجيل تسديد القروض البنكية لمدة شهرين.

وحول تمويل مبلغ الـ 3000 مليون دينار، أكد رئيس الحكومة ان تونس تستطيع التعويل على علاقاتها المتينة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعبئة حوالي 2000 مليون دينار بشروط ميسرة وأنه سيقع إعادة النظر في هيكلية ميزانية الدولة من اجل تمويل خطة الإنقاذ غير مستبعد اللجوء الى اقرار اداء جديد. كما طمأن المؤسسات الخاصة مكذبا ما راج حول المصادرة ومشددا على ضرورة الوقوف الى جانب هذه المؤسسات التي تمثل % 80 من النسيج الاقتصادي.

وتجدر الإشارة الى أن صندوق النقد الدولي وافق يوم 10 أفريل الجاري على صرف قرض قيمته 745 مليون دولار امريكي لتونس من خلال أداة التمويل السريع. وستساعد هذه الموارد على تلبية الاحتياجات العاجلة للمالية العامة وميزان المدفوعات نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19 ويتوقع الصندوق أن ينكمش الاقتصاد التونسي بنسبة %4,3 في عام 2020<sup>5</sup>. وجاء في البيان أن الاستقرار الاقتصادي الكلي واستمرارية القدرة على تحمل الديون يرتهن «بتنفيذ سياسات وإصلاحات قوية»، كما جاء فيه أن والسلطات ملتزمة باستئناف عملية الضبط المالي بمجرد انحسار الأزمة. وستشمل هذه الجهود تخفيض فاتورة أجور الخدمة المدنية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وإجراء مزيد من الإصلاحات في دعم الطاقة، مع مراعاة الانعكاسات الاجتماعية». ولقد قوبلت هذه الشروط بانتقادات من عدة ملاحظين.

### • الإجراءات الجبائية

- تأجيل إيداع التصريح بالأداء على الشركات الى آخر شهر ماي عوض 25 مارس باستثناء الشركات الخاضعة الى %35 أداءً على المرائب وهي البنوك وشركات التأمين والنفط والمواصلات والفضاءات التجارية الكبرى،...).

- تعليق كل أنواع الرقابة الجبائية الى آخر ماي.

- تسديد فائض الأداء على الشركات في أجل شهر.

- تفعيل دور اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للمصالحة.

- اعفاء قطاع بيع الادوية جملة وتفصيلا من الأداء على القيمة المضافة.

- إلغاء خطايا التأخير مدة 6 أشهر للشركات المشاركة في صفقات عمومية والمتضررة من الجائحة.

- إمكانية إعادة تقييم العقارات المبنية وغير المبنية حسب قيمتها الحقيقية واعفاءها من فائض إعادة التقييم بشرط عدم بيعها.

### • الشركات الأكثر تضرراً من الجائحة:

- تسهيل إجراءات تسديد فائض الأداء على القيمة المضافة لفائدة الشركات المعنية.
- إمكانية إعادة جدولة الديون الجبائية على امتداد سبع سنوات.
- تسليم كل الشهادات الجبائية دون تقديم الوثائق المطلوبة على ان يقع تقديمها لاحقاً.
- إقرار عفو على الشركات الصناعية المتعلقة بها قضايا عدلية او محاضر ديوانية قبل 20 مارس 2020 على ان يتم دفع 10% من الأصل.

### • الإجراءات المالية

#### - القطاع السياحي:

- إيجاد آلية ضمان (صندوق بمبلغ 500 مليون دينار) لفائدة النزل والمطاعم والمقاهي ووكالات الأسفار (رتبة 1) من أجل ضمان قروض الاستغلال والتصرف الجديدة التي تسندها البنوك.

#### - الشركات الصغيرة والمتوسطة

- اسناد تمويل إضافي بـ 300 مليون دينار.
- تفعيل الإجراءات المتعلقة بالتمتع بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة الفائدة لقروض الاستثمار والنسبة المتوسطة في السوق المالية وذلك في حدود 3 نقاط.

#### - القطاع الصحي

- إيجاد آلية استثمار بمبلغ 100 مليون دينار لتمويل اقتناء معدات لفائدة المؤسسات الاستشفائية العمومية.
- قامت مصالح الصيدلية المركزية بعملية استباقية حسب تصريح رئيسها تتمثل في توجيه طلبيات تضمن توفير الأدوية بشكل كاف والتجهيزات اللازمة لمقاومة الوباء.

#### - المؤسسات المصدرة كليا

- السماح للمؤسسات التابعة للصناعات الغذائية بترويج كل انتاجها في السوق المحلية عوضا عن 30% سابقا وذلك خلال سنة 2020.
- بالنسبة إلى المؤسسات التابعة للقطاعات الأخرى، السماح لها بترويج 50% من انتاجها لسنة 2020 في السوق المحلية عوضا عن 30% سابقا.

**- بالنسبة إلى كل القطاعات**

- بعث صندوق تمويل بقيمة 500 مليون دينار من قبل صندوق الایداعات لتمويل الشركات على غرار آليات الموارد الذاتية وذلك لفائدة الشركات التي تحافظ على مواطن الشغل.

**• الإجراءات البنكية:**

أعلن عنها البنك المركزي وتعلق بالتعريفات وباستمرارية الخدمات البنكية:

- إقرار مجانية السحب الآلي من الموزعات ما بين البنوك.

- تأجيل سداد الديون لدى المؤسسات البنكية والمالية لفترة ستة أشهر.

- تعليق خصم أي عمولة بالنسبة للمعاملات التي لا تتجاوز 100 دينار والتي تقع بالبطاقات الالكترونية.

- تسليم بطاقة بنكية مجانا لأصحاب الحسابات البنكية الراغبين في ذلك.

- تخفيض نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزية بـ 100 نقطة قاعدية لتصبح في حدود 6.75%.

- مراجعة التنقيحات القانونية من أجل التعليق الوقي للثبغات القضائية المتعلقة بالجرائم المالية.

وتجدر الإشارة ان هذه الإجراءات لن تدخل حيز التطبيق الا بعد نشر النصوص القانونية والإجرائية المتعلقة بها بالرائد الرسمي، وأن لجنة قيادة قد بعثت في وزارة المالية من أجل متابعة هذه الإجراءات وتكريسها.

**لبنان**

الحكومة اللبنانية أقرت دفع 400.000 ليرة لبنانية شهرياً للأسر الأكثر حاجة ولمدة شهرين.

كما دعت وزيرة العمل الى تطبيق مبدأ التضامن والتكافل الإجتماعيين مطالبه أصحاب العمل بضرورة الاستمرار بدفع الأجور لكن في الوقت نفسه بضرورة التوصل الى تسوية مع اجرائهم ليتمكن الطرفان من الصمود. وأقرت ان الموضوع أوسع من وزارة العمل ويتطلب مقاربة حكوميّة. وزير الاقتصاد طالب الصناعيين بعدم صرف عمّالهم.

مصرف لبنان اصدر تعميماً قضي بإعفاء المقترضين من المصارف من دفع ديونهم لمدة ثلاثة اشهر وتقسيطها لمدة خمس سنوات بصفر فائدة.

**البحرين**

تابعت البحرين بصورة وثيقة على المستويين الرّسمي والشعبي أهم التطورات والمستجدات الاقليمية والدولية المتعلقة بانتشار فيروس كورونا المستجد حين بدأت تنوالى أنباء الإصابات بهذا الفيروس وانتشاره في بعض بلدان العالم وعلى نحو تصاعدي، وقد جاء أول تأكيد من وزارة الصحة البحرينية عن خلو البلاد من أية إصابة بهذا الوباء في 26 يناير 2020 حين أكدت بأنه لم يتم رصد أية حالات لمرض فيروس كورونا في البحرين حيث لم تسجل المستشفيات والمراكز الصحية العامة والخاصة أية حالات للمرض المستجد.



وبدأ مجلس الوزراء في اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية للتصدي لهذا الفيروس بدءاً من التوجه إلى سرعة توفير أجهزة الفحص المبكر للكشف عن المرض بفحص العينات وتوفير التجهيزات اللازمة للتعامل مع أي تطور محتمل، وكذلك اتخاذ إجراءات احترازية في المنافذ وتفعيل المراقبة الصحية لمنع وصول الفيروس، وكذلك تعزيز الرصد والمراقبة لهذا المرض، وقد أنيطت مسئولية التصدي لوباء فيروس كورونا بعدة هيئات وطنية على رأسها اللجنة التنسيقية الوطنية العليا. ولتلبية الاحتياجات الصحية العاجلة للتصدي للوباء فوض مجلس الوزراء وزير المالية سحب مبلغ قدره 177 مليون دينار بحريني من الحساب العام وهو ما يعادل 1.3% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد اتخذت سلسلة من الإجراءات الوقائية لمنع دخول الوباء التاجي إلى البلاد منها دعوة وزارة الخارجية البحرينية بعدم السفر الى بعض البلدان التي تفشى فيها الوباء وهي ايران وتايلند وسنغافوره وماليزيا وكوريا الجنوبية. وقيام وزارة الصحة بفحص بعض الحالات المشتبه بإصابتها بكورونا، وكذلك قرار اللجنة التنسيقية العليا منع دخول الزوار الأجانب الذين تواجدوا في الصين خلال ال 14 يوماً السابقة لتاريخ الوصول إلى البحرين، وكذلك سلسلة من الإجراءات الاحترازية كقرار وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ( رقم 29 لسنة 2020) بإغلاق جميع المحلات الصناعية والتجارية التي تقدم سلعاً أو خدمات مباشرة للزبائن وسمح لها بمزاولة بيع السلع والخدمات بالطرق الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي عن طريق خدمة توصيل البضائع، واستثنى القرار من الاغلاق أنشطة الهيرماركت والسوبر ماركت والبرادات والبقالات ومحلات بيع الخضروات والأسماك واللحوم الطازجة والمخابز اليدوية والآلية، ومحطات تعبئة الوقود ومحلات تعبئة الغاز الطبيعي، والمستشفيات والعيادات والصيدليات ومحلات النظارات، والبنوك والمصارف ومحلات الصرافة، والمحلات العاملة في استيراد وتصدير البضائع وتوزيعها، والمكاتب الادارية للمؤسسات والشركات التي لا يتصل نشاطها بشكل مباشر مع الزبائن، وورش وكراجات تصليح المركبات وصيانتها ومحلات قطع الغيار، وقطاع الانشاءات والصيانة، والمصانع. اما المطاعم فسمح لها بتقديم خدماتي الطلبات الخارجية والتوصيل فقط ولم يسمح لها بتقديم الخدمة الداخلية. كذلك بدأت إجراءات تعزيز الوقاية من الوباء من خلال الزامية استخدام كمادات الوجه الوقائية في الاماكن العامة والمحلات التجارية والصناعية ( قرار وزارة الداخلية رقم 59 /2020)، وكذلك تدابير التباعد الاجتماعي وقواعده ( قرار وزارة الصحة رقم 26/2020). كذلك اطلقت وزارة الصحة حملة وطنية بعدة لغات لمكافحة كورونا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة والإذاعة والتلفزيون والمراكز الصحية ومقرات سكن العمال بالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وهيئة تنظيم سوق العمل، كما اعلنت وزارة التربية والتعليم عن اغلاق ثلاث مدارس حكومية بعد معلومات واردة لها من وزارة الصحة عن مخالطة بعض الطلبة لسائق حافلة مصاب بفيروس كورونا وذلك في 24 فبراير 2020 وفي اليوم التالي 25 فبراير وبناءً على توجيهات اللجنة التنسيقية العليا تقرر تعليق الدراسة في الجامعات والمدارس الحكومية والخاصة ومراكز التأهيل الحكومية والخاصة للأشخاص ذوي الاعاقة ودور الحضانات وروضات الاطفال ابتداءً من 26 فبراير 2020 ولمدة اسبوعين لكنه سرعان ما تم تمديد الاغلاق الى أجل غير محدد بعد انقضاء فترة الاسبوعين وذلك كإجراء احترازي حفاظاً على سلامة الطلبة. وأعلنت هيئة شؤون الطيران المدني عن تقليل عدد الرحلات الجوية القادمة من دول المنطقة وتعليق جميع الرحلات القادمة من مطاري دبي والشارقة. ولم تعلن وزارة الصحة عن تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا إلا بتاريخ 24 فبراير 2020 وهي لمواطن قادم من ايران حيث اتخذت إجراءات العزل والعلاج للحالة، واتخذت تدابير وقائية لمن خالطهم المصاب. وشددت الوزارة الى ضرورة التقيد بالإرشادات والطرق للحد من انتشار الفيروسات الضارة والمتمثلة بغسل اليدين بالماء والصابون باستمرار، وضرورة تجنب المصافحة باليد والاكثفاء بإلقاء التحية عن بعد، وتجنب العناق وتقبيل الآخرين، وتجنب الاختلاط بالناس او حضور المجالس العامة، لكن لم يجرى الاعلان عن اجراء حظر التجول في البلاد، مع التشديد بعدم التجمع لأكثر من 5 اشخاص في الاماكن العامة والالتزام بالبقاء في المنزل قدر المستطاع والخروج للضرورة فقط.

لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة اعلنت الحكومة عن حزمة التحفيز الاقتصادي والمالي مقدارها 4.3 مليار دينار بحريني ( 11.3 مليار دولار) وهو ما يعادل 29.6% من الناتج المحلي الاجمالي السنوي وذلك لدعم



المواطنين والمقيمين والقطاع الخاص حيث تتضمن الحزمة ثمان مبادرات اقتصادية ترمي الى دعم المنشآت والافراد، سواء عن طريق اعفاءات من الرسوم والضرائب، او عن طريق الدعم المباشر من ابرزها دفع الاجور لجميع العاملين في القطاع الخاص المؤمن عليهم لمدة ثلاثة شهور بدءاً من أبريل 2020 من صندوق التأمين ضد التعطل، وكذلك الدفع التلقائي لفواتير استهلاك الماء والكهرباء للأفراد والمنشآت التجارية لمدة ثلاثة شهور بدءاً من أبريل 2020، اضافة الى مبادرات أخرى في هذه الحزمة تخص الافراد وقطاع الأعمال يقصد منها التخفيف من وطأة الابعاء المالية الناجمة عن التداعيات الاقتصادية للجائحة ولاستمرارية النشاط الاقتصادي للمنشآت وتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعمالها، وكذلك اعادة توجيه برامج هيئة صندوق العمل « تمكين » وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن تقديم قروض ومساعدات الى قطاع الأعمال، نحو دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة بما في ذلك اعادة هيكلة جميع القروض التي سبق ان قدمتها الى هذه المنشآت. كما اعلنت هيئة تنظيم سوق العمل وهي الجهة الرسمية المسؤولة عن رخص العمل للعمال المهاجرين، عن وقف استيفاء رسوم العمل الشهرية ورسوم اصدار وتجديد تصاريح العمل لفترة ثلاثة أشهر بدءاً من 1 أبريل 2020. لكن ما يؤخذ على الدعم المقدم للأجور أنه اقتصر على العمالة المواطنة فقط ولم يشمل العمالة المهاجرة وهو ما رفضه الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين باعتباره تمييزاً بين العماليتين ولم يراع أوضاع المهاجرين في هذه الظروف الصعبة.

يتبين أن المقصود من هذه التدخلات الحكومية هو الحد من التأثيرات الناجمة عن الجائحة على الاقتصاد وتحديدًا على منشآت القطاع الخاص وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من المحافظة على الوظائف وعدم اللجوء الى تسريح عمالتها او تقليل حجم هذه العمالة خاصة ان احدى المبادرات في الحزمة الحكومية هي مبادرة من مصرف البحرين المركزي تتضمن زيادة تسهيلات الاقراض الى البنوك لتصل الى 3.7 مليار دينار ( 26% من الناتج المحلي الاجمالي) وذلك لتسهيل تأجيل سداد القروض وتوسيع الاعتمادات الإضافية، كما وجه المصرف المركزي البنوك نحو اجراء تخفيض على نسبة الفائدة. وقد تكون هذه التدخلات مفيدة اذا لم تمتد الازمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة لفترة طويلة، اما اذا امتدت الازمة لفترة طويلة فمن المرجح ان يتلاشى مفعولها في احتواء تأثيرات الازمة بمرور الوقت خاصة انه لم تظهر لحد الان اية بوادر انفراج في الازمة وهي أزمة مركبة بمعنى انها أزمة صحية واقتصادية في آن واحد، خاصة ان بعض العمال البحرينيين قد تلقوا اخطارات بالتسريح بعد انتهاء فترة دعم الأجور المعلن عنها ضمن الحزمة الحكومية، اذ ان الآثار الحقيقية لازمة على العمالة البحرينية والمهاجرة ستظهر بعد انقضاء مدد الدعم والإعفاءات والحوافز للقطاع الخاص.

## 1.2 تفاعل النقابات ومعالجتها للأزمة

التقارير المنشورة على المواقع الرسمية لمنظمة العمل الدولية، حول التأثيرات الكارثية الناتجة عن مرض كوفيد-19 حول الشغل عموماً، ومداخليل العمل بشكل خاص توضح ان القارة الافريقية وحدها ستفقد ما يزيد عن 22 مليون منصب شغل دائم وكامل، وبالرغم من ان مجموعة 20 اقرت في اجتماعها الاخير تخصيص 5 ألف مليار دولار لإنعاش الاقتصاد العالمي. فالاتحتمالات واردة لإقصاء القارة الافريقية والدول الناشئة. خصوصاً وان 73 % من مجموع الدول الافريقية اقرت إجراءات لدعم المقاولات، ولحماية الأجور ومداخليل المتوقفين عن العمل، بسبب الجائحة، وان كان بمستويات مختلفة بين الدول. لكن وفي نفس الوقت 57 % من مجموعها لم تتخذ اية إجراءات لحماية او دعم الأجور او مداخليل العمال والعاملات. كما أعلن الاتحاد الدولي للنقابات ارتفاعاً غير مسبق لمعدلات البطالة، بالإضافة الى فقدان ما يزيد عن 200 مليون منصب شغل فقط خلال الأشهر الأربعة الأولى للسنة الجارية 2020.

## المغرب

تعتبر الحركة النقابية بالرغم من تميمها للقرارات الاجتماعية وخصوصا منها حماية مداخيل العمال وتسهيل عملية التوصل بها. فإنها تعتبر ها «غير كافية للاستجابة للحاجيات الأساسية في الحياة اليومية للعمال والعمالين» وطالبت بضرورة الرفع منها للوصول الى الحد الأدنى للأجر بالقطاعات الخاصة (2700 درهم = 270 دولار عوض 2000 درهم)، وتعميمها أيضا على العمال والعاملات بالقطاعات غير المنظمة المتضررة. وان تقدم تعويضات لكل العاطلين والمعطلين او الباحثين عن الشغل، بشرط التسجيل في موقع يوفر إمكانيات التدريب والتكوين المستمر عن بعد، حسب الحاجيات والمستويات التعليمية. وتستند الحركة النقابية في بناء هذه المقترحات على ان نسبة عالية من المغاربة يخرجون من عالم الشغل منذ سنة 2019 وهذا يعني ان البطالة ليست ظرفية بل هيكلية وان معدلاتها الرّسمية بعيدة كل البعد عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسوق الشغل. فخلال سنة 2019 استحدثت 132000 منصب شغل جديد بالوسط الحضري، مقابل فقدان 125000 ألف منصب شغل بالوسط القروي بسبب الاثار التراكمية للجفاف وانخفاض العائد الفلاحي.

وحسب بيانات الحركة النقابية ومواقفها فالإشكالية تكمن أولا في عدم اشراكها في لجنة اليقظة لمواجهة اثار الجائحة، وثانيا في كون الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة من طرف الحكومة لمواجهة الازمة تتميز بنواقص هيكلية تتمثل في المعطيات التالية: عدم الحرص على تطبيق قوانين الشغل بحزم ووضوح على المخالفين. وعدم ادراج المسح الوطني للصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل وتفعيل دور لجان الصحة والسلامة المهنية. وعدم التأكيد على دور المؤسسات التمثيلية للأجراء ولجنة المقاولات واليات المفاوضة الجماعية وأعاد تنظيم أوقات و فرق العمل كآلية من اليات تدبير الازمة. وعدم تطبيق حق التوقف عن العمل للعمال والعاملات في المواقع التي لا تتوفر فيها على شروط الصحة والسلامة والإجراءات الاحترازية والوقائية من الإصابة بالجائحة وعدم تفعيل مؤسسة تفتيش الشغل وتمكينها من الوسائل الضرورية للقيام بعمليات المراقبة.

ولقد أصدرت الحركة النقابية العديد من البيانات والمذكرات المرفوعة للسلطات الحكومية في أواسط مارس وابريل 2020، حول عدة خروقات للقوانين الشغلية، وللإجراءات المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية. وخصوصا منها التسريح الجماعي والغير الشرعي، (شركات وطنية ومتعددة الجنسيات...). بالإضافة الى ضعف او عدم وجود وسائل الحماية الشخصية، (كالكمادات والوسائل المعقمة وعد تعقيم وسائل نقل العمال واماكم العمل.....) وعدم قيام أصحاب العمل بعمليات تحسيسية وإعلامية وإخبارية لفائدة العمال والعاملات.

وفي سياق هذا الوضع راسلت مركزية نقابية رئيس الحكومة، حول ضرورة عقد جلسة حوار اجتماعي ثلاثي الاطراف، لتبادل التقديرات والمقترحات بشأن مواجهة الجائحة، واعطاء الاولوية في ضل الازمة لانقاذ صحة الانسان اولاً، وحماية حقوق العمال والعاملات ومداخيلهم ثانياً. وفي سياق تفاعل الحكومة مع هذه المراسلة وتدارك الخطأ السياسي للحكومة في عدم اشراك النقابات في لجنة اليقظة. نظمت الحكومة ممثلة برئيسها لقاء مع المركزيات النقابية الاكثر تمثيلية يوم 30 مارس 2020. حضره ممثلا عن كل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل CDT، والاتحاد المغربي للشغل UMT، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب UGTM والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب UNTM. وتركزت المداولات حول استمرارية الخدمات العمومية والأنشطة الاقتصادية الاساسية والتموينية. وتطور الوضع الوطني والدولي بالعلاقة مع توسع الجائحة العالمية. وتمت مناقشة مجموع الاجراءات والقرارات للحد من الاثار الاجتماعية والاقتصادية على المقاولات والعمال والعاملات. مع تأكيد النقابات على ضرورة توسيع المستفيدين من تعويضات الدخل للعمال والعاملات في الانشطة المنظمة والمتوقفة عن العمل. والمطالبة بان يشمل نظام التعويضات كل الفئات العاملة بالاقتصاد غير المنظم، وللأسر الفقيرة في إطار برنامج راميد وغير المتوفرين على بطاقة الاحتياج. وتفعيل كل المساطر القانونية للصحة والسلامة المهنية وتفتيش الشغل. مع التأكيد على ضرورة إلزام اصحاب العمل بالتنسيق مع المؤسسات التمثيلية للأجراء بالمقاولات، وخصوصا مندوبي الاجراء ولجنة الصحة والسلامة ولجنة المقاولات والمكاتب النقابية للعمال.

وشكلت نتائج هذه الجلسة التفاوضية بين الحكومة والمركزيات النقابية لحظة مواجهة مفتوحة بين مركزية نقابية (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) والحكومة. بشأن مقترح حكومي باقتطاع المباشر من اجور الموظفين بالقطاعات والمؤسسات العمومية، لثلاثة ايام من اجورهم موزعة ثلاثة أشهر. تحت طائلة التضامن والمساهمة في صندوق تدبير نتائج الجائحة. حيث أكد للصحافة الوطنية الكاتب العام بالنيابة كمشارك في هذا الاجتماع «بان هذه النقطة جاءت كإقتراح، وأكدنا على ان يحكمها منطق التطوع والتضامن الارادي بحسب امكانيات كل موظف (ة) والرفض الكامل لأي اجراء اجباري من شأنه ان يقوض اسس التضامن والتطوع»

لكن الحكومة اخذت قرارا يوم 13 ابريل 2020، وبمنشور من رئاسة الحكومة، بالاقتطاع الاجباري من اجور الموظفين باجر يوم واحد ابتداء من شهر ابريل والى حدود شهر يونيو 2020، تحت مبرر الفصل 40 من الدستور، والمادة 5 من مرسوم -قانون رقم 2.20.292 المتعلق بحالة الطوارئ الصحية، بدون تشاور مع الحركة النقابية، وبدون أدني اعتبار للمهن العمومية الواقعة في الصفوف الامامية لمواجهة الجائحة. هذا القرار خلق ازمة ومواجهة جديدة بين الحكومة والمركزية النقابية التي اكدت في بلاغاتها وتصريحاتها بان القرار الحكومي غير دستوري أو قانوني بل تعسفي.

وتؤكد النقابات انه لا يوجد اي مخطط استعجالي ومحدد في مجال الحفاظ على الصحة والسلامة المهنية بمواقع العمل وفق خصوصيات الجائحة وقرارات الطوارئ الصحية. وعموما والى حدود نهاية ابريل 2020 ليس هناك معطيات رسمية وواضحة، حول عدد العمال والعاملات، والمستخدمون بالقطاعات الخاصة، والموظفون بالقطاعات العامة.... التي تمت اصابتهم او توفوا بمرض كوفيد-19 من مجموع المصابين المؤكدين مخبريا. خصوصا وانه مع بداية شهر ابريل انتقل مجال الإصابة بالمرض من بؤر جغرافية سكنية وعائلية، الى مجال بؤر مهنية، وخصوصا بمجموعة من المقاولات والشركات والمتاجر التجارية الكبيرة. فالحركة النقابية اشارت وبعبارة قوية لتقاعس وزارة الشغل ومنظومتها الرقابية، (بالرغم من ندرة مفتشي الشغل بحث لا يصل الى 300 نفتش ممارس لمهمة التفتيش على الصعيد الوطني) باستثناء بعض الومضات التحسيسية، او البلاغات التوضيحية لقوانين الشغل وملائمتها لوضعية الجائحة. فغيابها أو عدم حضورها وارتباكها القوي والواضح يفسر خطورة الوضع في سوق الشغل. خصوصا وان الخطاب الرسمي بمناسبة فاتح ماي 2020 كان في مجمله بعيدا عن سياق خطورة وضعية الشغل والتشغيل في ضل الازمة الصحية وبعدها.

فحجم التنبهات الموجهة من طرف الحركة النقابية للحكومة ووزارة الشغل، فرض على وزير الشغل يوم 4 ماي 2020، خلال جلسة برلمانية تقديم بعض المعطيات لأول مرة حول موضوع تفتيش الشغل، ومدى احترام المقاولات المشتغلة لمعايير الصحة والسلامة المهنية المرتبطة بالأزمة الصحية. حيث اوضح ان مؤسسة تفتيش الشغل، قامت بزيارات ميدانية بين 13 مارس و15 ابريل لما يناهز 6761 مقاوله. ومنذ هذا التاريخ عملت الوزارة على تقوية الخرجات وتكثيفها وتشكيل لجنة مركزية ولجان جهوية لليقظة بالتنسيق مع السلطات الإقليمية المعنية، خصوصا وزارة الداخلية والصحة والصناعة والأمن. واكد حقيقة اكتشاف العديد من البؤر المرضية في الأوساط المهنية بوحدات صناعية وتجارية. وكانت السبب في ارتفاع معدلات الإصابة خلال شهر ابريل. الشيء الذي دفع الوزارة الى القيام بعملية مكثفة للتفتيش خلال الفترة الممتدة بين 15 و23 ابريل 2020 بمراقبة 3759 مقاوله. والتي أدت الى اغلاق 10 مقاولات بسبب عدم احترامها للإجراءات الصحية والوقائية الخاصة بجائحة كوفيد 19. والتي تشغل لوحدها ما يصل الى 10000 عامل وعاملة. بالإضافة الى فتح خط هاتفي (الو 2233) سيصبح جاهزا يوم 6 ماي 2020 لتقديم المشورة والتوجيهات، وتلقي شكايات الأجورين، بخصوص قضايا الصحة والسلامة المهنية.

لكن في نفس الوقت اثارت الحركة النقابية بالمغرب عبر مختلف الوسائط الممكنة، بمساهمة باحثين وأكاديميين في مجال العلوم القانونية والاجتماعية والعلاقات الشغلية، ركزت على القضايا الخلافية والتأويلات والاجتهادات

القانونية المتعلقة بالعلاقة بين فيروس كورونا كقوة قاهرة وقانون الشغل وقانون الالتزامات والعقود. وإشكالات تعليق عقد الشغل لوجود استحالة العمل تستمر لمدة من الزمن يعود بعدها للسريان بمجرد زوال الاستحالة، مع العلم ان أسباب توقف عقد الشغل متعددة منها ما يرجع للأجير، ومنها ما يرجع للمشغل، ومنها ما يكون خارجا عن إرادتهما معا، وقد حدد المشرع المغربي في الفرع الثاني من الباب الخامس من القسم الأول من الكتاب الأول من مدونة الشغل المغربية كيفية إنهاء عقد الشغل، وقد جاء في الفقرة الثانية من المادة 33 من المدونة أنه: "يستوجب قيام أحد الطرفين بإنهاء عقد الشغل المحدد المدة قبل حلول أجله تعويضا للطرف الآخر، ما لم يكن الإنهاء مبررا بصدور خطأ جسيم عن الطرف الآخر، أو ناشئا عن قوة قاهرة. كما اكدت الحركة النقابية على اعتماد المادة 32 من مدونة الشغل التي تحدد أسباب توقف عقد الشغل التي تعود الى صاحب العمل، الذي يلجا الى الإغلاق القانوني للمقابلة بصفة مؤقتة، بحيث يمكن تأطير و إدخال إيقاف عقد الشغل بسبب انتشار فيروس كورونا ضمن التوقف المؤقت لعقد الشغل، دون أن يرتب ذلك أي مسؤولية على طرفي العقد، أو أن يكون للطرف الآخر طلب فسخ العقد أو التنفيذ العيني له، وبالتالي فإن توقف عقد الشغل هو مجرد إجراء احترازي وقائي أدى إلى انقضاء مؤقت للرابطة العقدية بين الأجير والمشغل. وما يميز هذه الحالة كسبب من أسباب التوقف المؤقت لعقد الشغل أنها مشتركة بين الأجير والمشغل، نظرا لخطورة المرض على الصحة والسلامة العامة وصحة وسلامة الأجراء والمشغلين، وامثالاً لأوامر السلطة العامة بإيقاف جميع الأنشطة.

كما نهت الحركة النقابية على ضرورة تمكين الأجير من حق الانسحاب والتوقف عن العمل، في حالة عدم احترام وتطبيق وتوفير شروط الصحة والسلامة المهنية الخاصة بالجائحة في موقع العمل. وخصوصا بالمقاولات التي فرض عليها الاستمرار في أداء عملها لضمان سير الاقتصاد ولتلبية حاجيات المواطنين من المواد الأساسية وغيرها، بحيث تقع على صاحب العمل مسؤولية توفير الظروف المناسبة للعمل واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة الأجراء وصحتهم، عملا بالمادة 24 من مدونة الشغل، مع ضرورة تفعيل المؤسسات القانونية لحماية صحة وسلامة الأجراء، بدءا بمهام واختصاصات طبيب الشغل، والمصلحة الطبية للشغل (المادة 307) ولجنة الصحة والسلامة المهنية، (المادة 337) وتعزيز اختصاصات مفتش الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية، (المادة 530)

كما اكدت الحركة النقابية على ضرورة حماية الاجراء والمستخدمين في حالة الاتفاق على العمل عن بعد: تفعيل المادة 8 من مدونة الشغل شريطة حصول اتفاق بين أطراف العلاقة الشغلية، ودون المساس بالحقوق المكتسبة. وفي ظل انتشار وباء كورونا يمكن أن يكون العمل عن بعد من ضمن الإجراءات القانونية الممكنة للحد من انتشار هذا الفيروس، والحفاظ على صحة الأجراء وسلامتهم، وعلى مناصب الشغل، وضمان حقوق أطراف العلاقة الشغلية. كما نهت الحركة النقابية الى لجوء بعض اصحاب العمل على فرض العطلة السنوية على الاجراء بدون اتفاق بين الاطراف. وإشكالات اخرى تتعلق بحالات تخفيض مدة العمل للأجراء في بعض المقاولات المتضررة من الجائحة. وحالات اخرى بزيادة ساعات عمل اضافية بحكم الطلب على منتجاتها او خدماتها في ظل الازمة الصحية. وحالات تقليص عدد الاجراء بالمقولة، او اغلاق مؤقت او بسبب قرار للسلطات العمومية ....

الحركة النقابية اعتبرت في العديد من البيانات والمدخلات والندوات المنظمة عن بعد، بضرورة اعادة النظر في المراكز التوجيهية لبناء النموذج التنموي الجديد. على ان يأخذ بعين الاعتبار التحديات التي فرضتها الازمة الصحية على الدولة، وأصحاب العمل، وأيضا النقابات وفعاليات المجتمع المدني وعلى المواطنين عموما. وإدماج دروسها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في صياغة نموذج جديد للتنمية يكون الانسان جوهره ومنطلقه.

حسب مسؤولين بمركزية نقابية، مجموع الاجراءات المتخذة من طرف الدولة - على المستوى الوطني والكوني (الطوارئ الصحية) هي لمحاصرة انتشار جائحة كورونا، ولتقليل الضغط على البنيات الصحية والاستشفائية العمومية، وهشاشتها الواضحة في عدم قدرتها للاستجابة للجوائح الشمولية. وفي تقديرها فالمسؤولية في ذلك تتحملها بشكل واضح الدولة و انسحابها الكامل والمبرمج منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي من الخدمات الصحية (الضغط

على الموارد البشرية والمالية والتقنية والتجهيزية لقطاع الصحة العمومية وتحويلها الى القطاع الخاص) والحماية الاجتماعية (تطبيق قرارات مقياسية على الحماية الاجتماعية) والشغل اللائق للجميع (تجاهل تطبيق القوانين الشغلية في حدها الأدنى) ووقوفها اليوم عارية وعاجزة ومصدومة بنتائج الاثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كورونا الغير المبرمجة والفجائية حسب مركزية نقابية تم تفكيرها.

كما اشارت مركزية نقابية وجمعيات حقوقية، الى مجموعة من التجاوزات الخطيرة من طرف الاجهزة الامنية في مراقبة احترام حالة الطوارئ الصحية. بما فيها اجبارية الكمادات، والتجول بالرخصة الاستثنائية بالإشارة الى الكم الهائل من الموقوفين والمتابعين. والذي حدد مع اواخر شهر ابريل بزائد 70 ألف موقوف ومتابع في حالة سراح. وتوجهت بمذكرات للوزارة المعنية بحقوق الانسان والعلاقة مع البرلمان لوضع حد للتعسفات والتجاوزات المسجلة بالصوت والصورة لبعض الاجهزة الامنية.

كما اكدت مركزية نقابية والشبكة المغربية للتضامن مع الشعوب وتنسيقيات الدفاع عن حقوق الانسان رفضها استعمال تطبيق المراقبة الالكترونية وتعقب هواتف المصابين والمخالطين وخصوصا تطبيق «هاماكين» الذي طورته شركة إسرائيلية وأعلنت رفضها الكامل « لاستعماله من طرف الدولة المغربية وسحب من قائمة التقنيات المقترحة في دفتر طلب العروض » مشيرة الى رفضها « لكل اشكال التطبيق مع العدو الصهيوني في أي مجال من المجالات »

وتجدر الإشارة الى ان الحركة نقابية نبهت في أواسط ابريل 2020 على ضرورة تمديد حالة الطوارئ الصحية بسبب التطور النوعي المسجل في معطيات الإصابة بمرض كوفيد-19 الى ما بعد 20 ابريل 2020. خصوصا وانه سيصادف شهر رمضان وما يمثله من عادات ومعتقدات تقوم على التقارب الاجتماعي (في الأسواق والمساجد والزيارات العائلية والفتور الجماعي ...) من شأنها ان تهدد في العمق الإجراءات الاحترازية القائمة على التباعد الجسدي والاجتماعي.

## تونس

التفاعلات النقابية جاءت على طرفي نقيض في مواجهة المخاطر. نقابات أصحاب العمل منها من ذهب الى المطالبة بإيقاف أجور الموظفين وأعوان القطاع الخاص واعتبار أجرتي شهر مارس وأفريل تسبقه أو سلفة تقتطع لاحقا من الأجر أو أيام العطلة ومنها من طالب بإجراءات حكومية وبنكية لمساندة الشركات التي توقف نشاطها ومنها من أمضى اتفاقا مع نقابات العمال. في بيان بتاريخ 02 افريل 2020 دعا المكتب التنفيذي لنقابات أصحاب العمل وجلها ممثل في الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الحكومة الى «النظر بصفة عاجلة في وضعيات مئات الآلاف من الحرفيين والمهنيين ونقل الأشخاص وأصحاب المؤسسات الفردية الذين توقف نشاطهم بالكامل ووجدوا أنفسهم دون دخل» ونبه «من تداعيات الوضع الراهن على كل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والكبرى التي باتت تعاني من نقص كبير في السيولة». وأكد «ان تواصل نشاط بعض المؤسسات الخاصة في القطاعات الحيوية يتم بتخصيص اداري وان هذه المؤسسات تضمن سلامة عمالها وادان التشكيك في القطاع الخاص المنظم داعيا الى «الترفع عن الاتهامات والمزايدات لان تونس بأشد الحاجة اليوم الى الوحدة الوطنية»<sup>6</sup>.

وأدى رئيس نقابة «كونكت» وهي نقابة أصحاب عمل حديثة العهد بتصريح يوم الخميس 09 افريل 2020 لإذاعة شمس جاء فيه أن «حصول 800 ألف موظف عمومي على أجورهم كاملة وهم لا يعملون خلال فترة الحجر الصحي أمر غير معقول وهو يثقل كاهل الدولة ويمثل عبئا». ولقد أثار هذا التصريح استياء قطاع واسع من الرأي العام.



في بيانه، ثمن المكتب التنفيذي لاتحاد الشغل قرار الحجر العام ودعا الى «الإسراع في عمل لجنة الاشراف على حوكمة التصرف في حساب التوقّي ومواجهة الجوائح الصحية لتوجه جهودها كلها الى التدخل العاجل لمكافحة الوباء ودعم المستشفيات العمومية، كما أدان تلكؤ أصحاب بعض المؤسسات في تطبيق قرارات الهياكل الصحية... وإجبار العمال على العمل رغم انهم غير معينين بالأنشطة الحياتية» ودعا السّلط الى «التدخّل لخلق هذه المؤسسات التي تستهتر بصحة عمالها» و «رفض تحميل عمّال القطاع الخاص تبعات الغلق، وطالب الحكومة وأصحاب المؤسسات بتأمين أجور العمال طيلة مدة الأزمة، كما دعا الحكومة الى اتخاذ إجراءات اجتماعية إضافية تكون اكثر نجاعة وتشمل جميع الفئات والشرائح... ومنهم الفلاحون والمهن الحرة والمؤسسات الصغرى خاصة اذا طال الحجر وفرضت البطالة الفنية»<sup>7</sup>.

ولقد تم يوم 14 أبريل 2020 اتفاق ثلاثي الأطراف (اتحاد الشغل، اتحاد الصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية) على تمكين العاملين بالقطاع الخاص من أجور شهر أبريل الجاري كاملة في اطار الإجراءات الاستشفائية الصادرة لمرسوم رئيس الحكومة، يقع بموجبها صرف 200 دينار من طرف الحكومة وبقية الاجر من طرف المؤسسة، علما ان الـ 200 دينار تمثل حوالي ثلث متوسط الاجر في القطاع الخاص.

ولكن على اثر صدور احتجاجات من طرف بعض النقابات القطاعية في اتحاد أصحاب العمل وخارجه وقع تراجع على هذا الاتفاق وتأويله على انه يقضي بان النصيب الذي تدفعه المؤسسة يكون في شكل سلفة يقع خصمها فيما بعد من المنح أو من الساعات الإضافية او من أيام الراحة كما ورد ذلك في بيان أصدره اتحاد أصحاب العمل يوم 15 أبريل الذي جاء فيه أيضا ان الأجور التي دفعها القطاع الخاص للعمال الذين لم يشتغلوا في شهر مارس سيوقع خصمها من الأجور او أيام العطل أيضا باعتبارها تسبقة او سلفة<sup>8</sup>.

ويبدو واضحا ان الحكومة لم تجد اتفاقا مع منظمة أصحاب العمل حول مساهمة هؤلاء في مواجهة التداعيات الاجتماعية للازمة الصحية، ما حدى برئيس الدولة لدى افتتاحه اشغال المجلس الامن القومي الى التذكير بان الأموال المصادرة بعد الثورة لرجال الاعمال المورطين في قضايا فساد تبلغ اكثر من 13 مليار وإنها مازالت لدى البنوك.

في المقابل هنالك استبيان لنقابات أصحاب العمل والغرف المختلطة لخصر مختلف مساهمات القطاع الخاص في مواجهة تداعيات الازمة الصحية في مجالات اسناد المستشفيات والإطار الطبي والمحافظة على العمل وإعانات مالية.

وردا على تراجع نقابة أصحاب العمل على اتفاقها يوم 14 أبريل معه على مواصلة الشركات صرف شهر أبريل مقابل اعانة حكومية بـ 200 دينار أصدر اتحاد الشغل يوم 21 أبريل الجاري بيانا جاء فيه: « أننا فوجئنا بتأويلات خاطئة ومنتهكة للاتفاق صادرة عن اتّحاد الأعراف مستندة في ذلك إلى المرسوم عدد 4 الصادر عن رئيس الحكومة والذي لم تستشر فيه الأطراف الاجتماعية، ويهّمنا في الاتحاد العام التونسي للشغل أن نوضّح الآتي:

- إنّ أجور العمّال حقّ وليست منّة ولا هبة وهي مستوجبة بحكم العلاقات الشغلية، وإنّ توقيف الأنشطة لم يكن صادرا عن الجانب العمّالي إذ يأتي نتيجة الظرف الوبائي الاستثنائي الذي تمرّ به البلاد وبقرار دستوري لرئيسي الدولة والحكومة.

- إنّ اتفاق 14 أبريل 2020 هو اتّفاق مسؤول طوعي ينمّ عن وعي الاتحادين بدقّة الظرف الاجتماعي لعمّال القطاع الخاص وهو يأتي استجابة للاستحقاقات الاجتماعية للمؤسسة تجاه منظورها، علاوة على أنه وليد علاقة حوار تاريخية بين الطرفين.

• إنَّ اتِّفاق 14 أفريل 2020 واضح ولا يحتمل التأويل ويقضي بصرف الأجور على النحو المبين أعلاه ولم يعتبر بالمرّة هذا الاستحقاق سلفة أو قرضاً أو تسبقة على العطلة السنوية أو الساعات الإضافية، وعليه وجب تطبيقه حرفياً وسداد أجور العمّال كما تضمّنها الاتِّفاق.

• إنَّ احترام التعهّدات والالتزام بالاتفاقيّات هو دلالة على احترام الحوار الاجتماعي وعلى الوعي بضرورة تجاوز محنة الجائحة الوبائية بأقلّ الخسائر الاقتصادية والاجتماعية وحرص على الاستقرار الاجتماعي وتعبير عن التضامن الوطني في مجابهة الوباء، وإنَّ أيّ إخلال بهذه الاتِّفاقات إنّما هو ضرب لمصادقية التفاوض وتخلّ عن المسؤولية الوطنية وهو أيضاً تعميق لتوتر المناخات الاجتماعية وتأجيج للغضب الشعبي في ظلّ تخليّ بعض من أرباب العمل عن واجبهم الوطني واستقالتهم من أداء واجبهم تجاه البلاد. وإنّنا نحذّر من أيّ تجاوز لمضمون اتِّفاق 14 أفريل 2020 ومن المساس بحقوق العمّال ولن نتوانى عن اتّخاذ القرارات الضرورية لمنع ذلك، وندعو كافّة الهياكل النقابية إلى الحرص على متابعة ذلك.

• نطالب أصحاب النزول ووكالات الأسفار بالإسراع بعقد اتِّفاق مع الجامعة العامّة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية وضمن أجور العمّال وحقوقهم.<sup>9</sup>

وقرر الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري ما يلي :

1. اقتطاع نسبة 1% من كل المنتجات الفلاحية الموجهة الى اسواق الجملة بكامل انحاء البلاد.
2. تبرع كافة اعوان و إطارات هياكل الاتحاد محليا و جهويا و مركزيا بيوم عمل.
3. دعوة كل الفلاحين و البحارة الى المساهمة في صندوق 1818 تجسيدا لروح التضامن و تأكيدا على اهمية الوحدة الوطنية في مواجهة الأخطار و تجاوز هذا الظرف العصيب.
4. ينوه بمبادرة بعض الهياكل الجهوية و المحلية التي وضعت على ذمة البلديات عديد الجرارات و آلات الرش لمعاوضة جهودها في عمليات النظافة و التعقيم و يدعو الى تعميم هذه المبادرة في كامل جهات البلاد.
5. يثمن جهود الحكومة و المؤسستين الأمنية و العسكرية و تضحيات كافة الهياكل الصحية من اعوان و إطارات طيبة و شبه طيبة.
6. يشدد على ضرورة التحلي بأعلى درجات الحيطة و اليقظة و احترام الاجراءات الوقائية المنصوح بها.
7. يجدد التزام الفلاحين و البحارة بالاضطلاع بدورهم و مواصلة البذل من اجل انجاح المواسم و ضمان تزويد الأسواق بكافة المنتجات الفلاحية و يدعو الى تجنب اللهفة و الهلع لقطع دابر المضاربين و المحتكرين<sup>10</sup>.

## لبنان

مواقف الاتحاد العمّالي العام تتلخّص بالتالي:

- دفع ما يقارب الحد الأدنى للأجور للذين فقدوا اجورهم وحتى انتهاء الأزمة.
- فرض ضريبة تصاعدية على الودائع التي تفوق الـ 500 الف دولار اميركي.
- إشراك العمّال في وضع سياسات المواجهة الإقتصادية الإجتماعية.
- تطوير القطاع الاستشفائي الحكومي والتعليم الرسمي وتأمين الرعاية الإجتماعية الشاملة.

- رفض سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام كجواب على العجز المالي.
- دفع أجور المياومين.
- تطبيق التشريعات المحلية والدولية.
- إنشاء صندوق للبطالة.

أما بالنسبة الى مواقف هيئات المجتمع المدني والنقابات فيجدر الإشارة الى انه:

لم يصدر عن الإتحاد العمالي العام (الاتحاد الوطني الذي يضم 50 اتحادا) موقفاً محدداً بشأن التدابير الصحية الصادرة عن الحكومة، بل كان بالإجمال مؤيداً لها. وكذلك الأمر بالنسبة للإتحادات والنقابات التي عمم بعضها نضائح يجب إتباعها من قبل العمال الذين يتابعون أعمالهم مطالباً الحكومة بالحرص على تطبيق الإجراءات الوقائية في المؤسسات الاقتصادية.

الدور النقابي الاكبر قامت به نقابة الممرضين: تدريب الممرضين على التعاطي مع الفيروس، تقييم المراكز المخصصة للحجر الصحي للذين أصيبوا وليس لديهم عوارض، المشاركة في لجنة الازمة التابعة للحكومة، التعاقد مع بعض الفنادق لتأمين الحجر الصحي للممرضين المصابين.

من جهته «مهيون ومهنيات» وهو تجمع إنشئ عن الانتفاضة وضم نقابيين مستقلين وخاصة من نقابات المهن الحرة (محامون وأطباء و مهندسون...)، فقد إنتقد أداء الحكومة وطالبها بتوسيع عدد الفحوصات وبوضع اليد على كل المستلزمات الطبية وإستخدامها مجاناً لكل المواطنين والنازحين واللاجئين.

لم يكن للهيئات المدنية، وخاصة المشاركة في الإنتفاضة اللبنايية مواقف محدّدة بالنسبة للإجراءات الصحية، إلا في المرحلة الأولى من إنتشار الوباء، حيث طالبت الحكومة بالإسراع بإتخاذ الإجراءات وعدم التلكؤ لإسباب سياسية مرتبطة بالسفر من وإلى بعض البلدان.

وقد قامت بعض الهيئات المدنية أخيراً بالتوقيع على بيان تطالب فيه الحكومة «بتوفير اختبارات فحص الكورونا والأدوية والعلاج والحجر للجميع مجاناً ودون تمييز وتأمين الأجهزة واللوازم الطبية في جميع المناطق اللبنايية بشكل عادل، وضمان وصول الاشخاص المعوقين الى العناية الصحية. والتأكيد على ضرورة إدماج المقيمين من لاجئين ونازحين وعمال مهاجرين في الخطط الصحية المرسومة لإحتواء الوباء أو لمعالجة المصابين».

أصحاب العمل بيدون مرتكبين وكأن لا سياسة لديهم للتعامل مع الأزمة. وقد طرح رئيس الهيئات الاقتصادية مبادرة أخيراً لاقت رفضاً شعبياً وعمالياً واسعاً. وتتلخص المبادرة بتأمين أجور العامل من صندوق تعويضات نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي.

## البحرين

تفاعل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين باعتباره المنظمة النقابية الاكثر تمثيلا لعمال البحرين مع تداعيات جائحة كورونا على الفئات المتضررة من العمال حيث قام بسلسلة مبادرات لاحتواء هذه التداعيات والتخفيف من وطأتها السلبية عليهم بما في ذلك العمال المهاجرين. ومن هذه المبادرات اعلان عن دعم متعدد الوجة للمتضررين ليس مقتصرًا على تقديم الغذاء للعمال المهاجرين الذين اوضاعهم المعيشية هشّة وهم في حاجة ماسة للمساعدة الغذائية الى جانب اشكال اخرى من الدعم للعمال المتضررين حيث رصد الاتحاد العام من موارده الخاصة مبلغ يقدر بحوالي 40.000 دولار لهذا الدعم. كما قام الاتحاد العام بمخاطبة غرفة تجارة وصناعة



البحرين طالباً عقد لقاء مع المسؤولين فيها من اجل تنسيق جهد مشترك لمواجهة الآثار السلبية للجائحة على العمالة في البحرين خاصة ان الاتحاد العام استحوذت عليه مخاوف جدية من ان تؤدي الازمة الى تسريحات جماعية للعمال في المنشآت الاقتصادية لكنه لم يتلق رداً منها. كما عقد الاتحاد العام اجتماعاً ثنائياً مع وزير العمل والتنمية الاجتماعية لتنسيق الجهود للتصدي لتداعيات الجائحة على عمال البحرين من مواطنين ومهاجرين وحث الوزارة على بذل المزيد من الجهود لصالح العمال حيث أبدى الوزير استعداده للتعاون مع الاتحاد العام وتقديم كل مساعدة ممكنة للعمال المتضررين ولإزالة التواصل قائماً بين الوزير والامين العام للاتحاد العام بهذا الشأن. كما نشطت النقابات العمالية المنضوية تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين على مستوى المنشآت التي يعمل فيها اعضاءها من العمال حيث اصبحت النقابات ممثلة في اللجان التي تم إنشائها مؤخراً بالمنشآت لمتابعة تداعيات الجائحة بنسبة تصل الى 90%، وأدوا دوراً كبيراً في اتخاذ اجراءات الوقاية من الوباء في مواقع العمل وتوعية العمال بالمخاطر الوبائية عليهم سواء في العمل أو المنزل أو الاماكن العامة، وكذلك توفير المعقمات وكمامات الوجه الواقية، ومتابعة أوضاع العمال ومدى تأثرهم بتداعيات الجائحة على اوضاعهم في العمل وعلى معائشهم.

وعلى مستوى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين كتنظيم نقابي جامع قام الاتحاد في مطلع شهر أبريل 2020 باستحداث لجنة جديدة خاصة بالأزمة تسمى « لجنة الرصد » انيطت بها مهمة رصد تأثيرات الجائحة على العمال من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تقديم تقارير حولها الى الامانة العامة للاتحاد العام. وقامت «لجنة الرصد» بإجراء استبيان عن طريق الانترنت موجه الى النقابات في المنشآت التي تتواجد فيها نقابات عمالية استجابت له معظم النقابات المخاطبة، وتجدون هذا الاستبيان مرفقا مع هذه الورقة البحثية. كما اجرت «لجنة الرصد» دراسة استقصائية مستعجلة حول اوضاع سوق العمل البحريني في ظل الجائحة.

وفي سياق متصل تواصلت «لجنة العمال المهاجرين» بالاتحاد العام مع المجموعات المختلفة من العمال المهاجرين المنتمين لعدة جنسيات وعقدت اجتماعاً افتراضياً عن بعد عبر الانترنت مع ممثلين عنهم من الفلبين والكاميرون ونيبال وكينيا والهند للتداول حول أوضاعهم في العمل في ظل أزمة الجائحة وعن تأثيراتها على حياتهم والسبل الممكنة للتصدي لهذه التأثيرات عليهم، وعلى أثره تم عقد مؤتمر صحفي لإطلاع المجتمع والجهات الرسمية على معاناة هذه الفئة من العمال المهاجرين. كما قامت «لجنة العمال المهاجرين» بخطوة هامة في سياق متابعتها لأوضاع العمال المهاجرين في ظل الازمة وذلك بإجراء استبيان عن « تأثيرات فيروس كورونا - كوفيد-19 على العمال المهاجرين في البحرين » موجه للعمال المهاجرين متضمناً عدة اسئلة اجاب عليها ( 302 ) عامل مهاجر، وتجدون هذا الاستبيان مرفقاً مع هذه الورقة البحثية. كما تواصلت اللجنة مع بعض سفارات بلدان العمال المهاجرين لحثهم على الاضطلاع بمسئوليتهم تجاه مواطنيهم العاملين في البحرين، لكن تبين من خلال الاستبيان المشار اليه اعلاه الموجه للعمال المهاجرين ان استجابة السفارات ازاء مواطنيهم ضعيفة جداً لم تتعدى 2.3%.

وقد قام الاتحاد العام بإصدار بيان موجه الى العمال حثهم فيه على التقيد بالتعليمات والإرشادات الوقائية الصادرة عن الجهات المعنية بالتصدي للجائحة وبالأخص « اللجنة التنسيقية العليا » و« الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا - كوفيد-19 ». كما نشر الاتحاد العام رؤيته الخاصة « لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا » تضمنت عدة أمور للتصدي للتداعيات منها المطالبة بان يكون ممثلاً في اللجان التي سوف تضع وتحدد معايير الدعم للمستحقين، وان يكون شريكاً في صناعة جميع القرارات ذات الصلة بالدعم ومعالجة تداعيات الازمة.

ان الجهود التي بذلها الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين منذ البدايات المبكرة لأزمة الجائحة حتى تاريخه تركزت على احتواء التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للازمة على عمال البحرين بمن فيهم العمال المهاجرين والتقليل من مخاطرها على معائشهم وأوضاعهم في العمل، والعمل على تفادي حدوث تسريحات واسعة في أوساطهم

بالمنشآت الاقتصادية التي يعملون فيها، والعمل قدر المستطاع على المحافظة على الوظائف فيها لان جائحة فيروس كورونا وان كانت قد فتكت بالكثير من الأرواح وعرضت صحة أعداد كبيرة من البشر للخطر إلا ان اكبر مخاطرها يكمن في الفتك بأرزاق الناس وتدمير معائش الذين يكسبون قوت يومهم من جهدهم وعرقهم وكدهم ولربما لفترة طويلة قد تؤدي الى افقارهم، وهو أمر لا يطيقون تحمل تبعاته وأثاره السلبية عليهم وعلى أسرهم.

## • القطاع العام

### المغرب

وبتاريخ 8 ماي 2020 أصدرت أكبر نقابة بقطاع التعليم بيانا تحذر فيه الحكومة من تداعيات صحية ووبائية خطيرة بعودة التلاميذ الى الأقسام بعد 20 ماي 2020، مع توفير كل الوسائل الضرورية للاستمرار في مباشرة الدراسة عن بعد. وفي 11 ماي 2020 صرح وزير التربية والتكوين والتعليم الجامعي بعودة الدراسة الحضورية سبتمبر 2020، مع استمرار السنة الدراسية عن بعد. والاقترار فقط على اجتياز الامتحان البكالوريا للسنة 1 و2 حضوريا في أواخر يونيو. وبالنسبة لباقي الامتحانات تعتمد المراقبة الدراسة الى حدود 15 مارس 2020.

ان توقعات تجاوز المغرب لسقف 6500 إصابة بمرض كوفيد-19 مع نهاية ماي 2020، من شأنها أن يؤثر بشكل مباشر على قطاعاته الحيوية. حيث بدأت بعض التقارير والأرقام تنذر من الآن بتقلص إجمالي الناتج المحلي المغربي، وهو بدوره ما قد يؤثر على المشاريع الكبرى والأوراش المهمة التي دشنها المغرب؛ حيث قد يتسبب بتبطين وتيرتها أو تأجيلها أو حتى توقيفها. فقد انقلبت الاولويات بسبب التأثيرات المباشرة للجائحة الشيء الذي وضع الحكومة واجهزتها امام تحديات غير مسبوقة ووضع اختياراتها السابقة عن الجائحة يتأكد اثناء الجائحة محدوديتها وانكشاف اضرارها

فإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد - 19، الذي يضم - المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة - مساهمات الجماعات الترابية - مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية - مساهمات القطاع الخاص ومساهمات التطوعية للمواطنين ..... والذي يهدف أساساً إلى تأهيل المنظومة الصحية، والنفقات المتعلقة بدعم الاقتصاد الوطني من أجل مواجهة آثار انتشار فيروس كورونا، والنفقات المتعلقة بالحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الجماعية لانتشار فيروس. إلا أنه من الصعب أن يعالج هذا الصندوق وحده الآثار التي سيخلفها انتشار هذا الوباء، لأن الآثار ستكون كبيرة على قطاعات اقتصادية كثيرة. مصحوبة بيوادر أزمة اقتصادية عالمية جديدة، تقترب وسترخي بظلالها على النظام العالمي الاقتصادي الهش، وهو ما سيطل المغرب بسبب انخراطه في منظومة التجارة الدولية. وقد يكون الوقع مضاعفاً على المغرب إذ ستصادف الأزمة بسنة فلاحية تتميز بالجفاف، وهو ما قد يعمق من آثار الأزمة. وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

### تونس

باستثناء المنشآت العمومية التي تنتج مواد غذائية أو ادوية أو تجهيزات صحية وموادها الأولية وتلك التي تؤمن خدمات عمومية حياتية مثل الكهرباء والغاز والماء والنقل، فان جل المنشآت العمومية أصبحت مشلولة كذلك الشأن لجل أعوان الوظيفة العمومية إلا المطالبين بتأمين نشاط ضروري وهم ينتقلون الى مراكز عملهم بترخيص اداري. ويذكر انه لحد الآن لا تشكو المستشفيات العمومية من ازدحام بل ان بعض الأقسام غير المرتبطة بتداعيات الوباء تشتغل بشكل منخفض. ويعيش القطاع التعليمي بمختلف مستوياته تداعيات الوباء بشكل مباشر حساس سيما فيما يتعلق بالامتحانات الوطنية... ولقد لجأت عديد المؤسسات الجامعية الى التدريس عن بعد وسط بعض الاحتجاجات النقابية والطلابية نظرا إلى أنّ هذا النوع من التدريس قد لا يضمن مبدأ تكافؤ الفرص.

## لبنان

هناك في لبنان 40 مستشفى حكوميّ موزّعة على المناطق اللبنايية، لكنّها بأغليبيّتها الساحقة غير مجهّزة رغم رصد أموال لها في الموازنة العامّة، وذلك بسبب الإهمال والفساد في الدولة اللبنايية. وقد كشف إنتشار كورونا بشكل فاضح هذا الإهمال.

رغم ذلك تولت إحدى المستشفيات الحكوميّة في بيروت، وهي «مستشفى رفيق الحريري الحكومي» المهمة الكبرى في الفحوصات وفي معالجة المصابين والحجر عليهم. كما ان بعض المستشفيات الحكوميّة الأخرى بدأت بتجهيز نفسها وأصبح بعضها مستعدّاً لاستقبال المرضى. وقد أتى ذلك بدعم من الدولة (التي استخدمت قرصاً من البنك الدولي كان مخصّصاً لمشروع آخر) أو من أفراد من المناطق كافة كما طلبت الدولة من فرنسا تزويدها بكمية كبيرة من دواء الكلوروكين الذي أثبت فعّاليته في الكثير من الحالات. كما زادت الدولة من إتماداتها بما يختص بالأدوية والأدفاق على الاستشفاء.

وأمام العجز في تأمين العدد الكافي من أجهزة التنفّس، قامت بعض الجهات وبمبادرات شخصيّة بتصنيع عدد من هذه الأجهزة قالت انها بمواصفات طبيّة عالية.

## البحرين

• تتمتع عمالة القطاع العام بميزة الاستقرار الوظيفي باعتبارها كوادرات الخدمة المدنيّة تتقاضى أجورها من الدولة، ولم يبد عليها انها تأثرت في أمنها الوظيفي لان اوضاعها الوظيفية تبدو مستقرة الى حد كبير، رغم انه جرى التداول في وسائل التواصل الاجتماعي مؤخراً خلال شهر مايو 2020 أشارات عن نية لتخفيض رواتب الموظفين الحكوميين بنسبة 20%، لكن الملفت للنظر انه لم تصدر لحد الان من اية جهة رسمية كديوان الخدمة المدنيّة مثلاً ما يؤكد او ينفي هذا التوجه، الامر الذي اعتبره الكثيرون بمثابة جس نبض للشارع خاصة ان الحكومة قد انتهجت منذ سنوات عديدة سياسة تجميد اية زيادة في الرواتب عدا الزيادة السنوية المعتادة في شهر يناير من كل عام وهي نسبة ضئيلة لا تشكل فارقاً محسوساً. وليس من المستبعد ان تقدم الدولة على خطوة التخفيض هذه في ظل عجز مالي تراكمي تعاني منه منذ بضعة سنوات وذلك قبل الجائحة حيث انها في بحث دائم عما يسد هذا العجز التراكمي عن طريق رفع الدعم عن سلع اساسية كالماء والكهرباء ووقود السيارات واللحوم، وعن طريق رفع رسوم بعض الخدمات التي تقدمها، وعن طريق فرض ضرائب مستحدثة كالضريبة الاختيارية التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 2018 وضريبة القيمة المضافة بمقدار 5% على السلع والخدمات والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من 1 يناير 2019. اما التوظيف في القطاع العام فهو متوقف منذ عدة سنوات بل ان التوجه العام في الدولة هو تقليص حجم القوى العاملة في القطاع العام حيث عمدت الدولة قبل سنوات قليلة الى انتهاج سياسة اعطاء حوافز لموظفي القطاع العام الراغبين في ترك الخدمة العامة والخروج الى التقاعد المبكر، الامر الذي يقلل من الابعاء المالية المترتبة عليها في دفع رواتب اعداد كبيرة من الموظفين مع ما يشكله هذا الاجراء من اعباء مالية ثقيلة على هيئة التأمين الاجتماعي المثقلة بالعجز الاكتواري وتزايد الانفاق على المتقاعدين نتيجة دخول اعداد متزايدة من عمال القطاعين العام والخاص الى نطاق التقاعد في كل عام في ظل عدم حدوث تطور ملموس على أصول الهيئة وإيراداتها.

اما العمل في القطاع العام فقد تم ايقافه منذ بداية الازمة شأنه شأن القطاع الخاص حيث يجري اداء العمل الحكومي عن بعد، وتصل نسبة موظفو الخدمة المدنيّة الذين يعملون من المنازل الى 70%. اما الموظفين الذين تستدعي طبيعة عملهم ضرورة حضورهم الشخصي الي مواقع العمل كالعاملين في الخدمات الصحية والخدمات الضرورية الأخرى فقد تم الزامهم بالتقيد بإجراءات الوقاية الصحية كارتداء كمامات الوجه الحمائية، واستخدام المعقمات، والتباعد أثناء العمل.

## القطاع الخاص

### المغرب

التأثير المباشر والصادم لتداعيات انتشار فيروس كورونا، وإجراءات الطوارئ الصحية وتعليق الرحلات الجوية والبحرية والبرية. ادت هذه الإجراءات الى توقف الكامل وكبير لقطاع السياحة والخدمات الفندقية والمطاعم والمقاهي ... وجميع الانشطة المتصلة. مع تأثيرها الواضح على الناتج الإجمالي المحلي، وتدمير غير مسبوق لمناصب الشغل، فقطاع السياحة ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق مناصب الشغل، حيث تساهم السياحة بحوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يعتبر القطاع مصدراً مهماً لتوفير فرص الشغل لما يقرب من 532 ألف مواطن بشكل مباشر حسب أرقام سنة 2017، أي ما يمثل حوالي 5% من إجمالي نسبة الشغل في المغرب. بالإضافة الى ما يقدر ب 1.500000 مستخدم ومستخدمة فقط في الخدمات المتصلة بالمنظومة السياحية (خدمات وكالات الاسفار و المطاعم والمقاهي...). كما سيؤثر تعطل القطاع كذلك على مداخيل المغرب من العملة الصعبة وذلك إلى جانب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، حيث قُدرت العائدات المحصلة من طرف السياح غير المقيمين بالمغرب سنة 2017 بحوالي 71.9 مليار درهم. وتمثل هذه العائدات حوالي 19% من موارد العملة الصعبة بالنسبة للاقتصاد المغربي. فالتوقف الكامل للنقل الجوي مع قطاع السياحة، سيجعل تأثيرهما يتجاوز ظرفية الجائحة ليصبح بنويًا على الاقل طيلة السنة الجارية (حجم التداول النقدي فقط بقطاع النقل الجوي يقدر بـ 17.7 مليار درهم بإجمالي 7.9 مليون مسافر في سنة 2019)

سيتأثر قطاع الصناعة والتجارة أيضاً في ظل تفشي انتشار وباء كورونا، حيث يهدد الفيروس بتقليص أرباح مجموعات السيارات الى الثلث. فأحد أكبر التهديدات لصناعة السيارات بالمغرب يأتي من تخصصها الشديد على المكونات المصنوعة بالمغرب وخارج المغرب، وهو ما أدى الى إغلاق مصانع رونو مباشرة مع تطبيق الحظر الصحي الشامل، بكل من طنجة والدار البيضاء ابتداءً من الخميس 19 مارس. ويهم هذا الاجراء حوالي 11 ألف مستخدم موزعين على مصانع رونو فقط. بالإضافة الى عشرات الالاف من العمالة في صناعة تجهيزات السيارات. ومن المتوقع أن يتأثر قطاع صناعة السيارات لفترة مهمة بعد الجائحة. بتأجيل او تأخير مشاريع استثمارية كبيرة أو تقلصها او الغائها. بما في ذلك تقليص الوظائف وإغلاق المزيد من المصانع وبيع الأصول القائمة بالمغرب. وعموما فتعطيل سلاسل الإمداد العالمية بالمغرب وتراجع نشاطها التجاري سيخلف آثارا كارثية على المغرب. خصوصا وانه في 10 سنوات الاخيرة يعتمد على الصين من أجل توفير المواد الأولية لقطاع الصناعة، وتعد الصين الشريك التجاري الثالث للمغرب بإجمالي حجم تجارة يبلغ 39.5 مليار درهم في عام 2016، وهو ما عرف زيادة بنسبة 18.2% منذ عام 2001. وبلغ الاستثمار المباشر الصيني في المغرب 362.5 مليون درهم في 2016. وبلغ 582.4 مليون درهم في الأشهر الستة الأولى من 2017، أي ضعف الحجم المحقق في 2016 وضعفه في 2018. كما ستتضرر الشركات المغربية سواء بفعل تقليص تعاملاتها بفعل الحظر الصحي المحلي، وكذلك بفعل التعامل الكبير مع دول تعرف كذلك حظراً صحياً خاصة، شريك المغرب الاستراتيجي الاتحاد الأوروبي وبالتحديد فرنسا، وهو ما سيجعل الشركات المغربية ستتضرر بالضرورة من تضرر الشركات الفرنسية الحاصل الآن بالفعل بسبب تفشي فيروس كورونا.

علاوة على ذلك، سيعاني القطاع البنكي من انتشار فيروس كورونا. وذلك بسبب عاملين رئيسيين الأول خارجي متمثل في تضرر شركاء المغرب في القطاع البنكي وأبرزهم فرنسا؛ حيث عانت البنوك الأوروبية من انخفاض حاد في سوق الأسهم. ومن بينها المجموعات الفرنسية الكبيرة ومنذ ظهور أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في أوروبا، فقد مؤشر اهم الأسهم المصرفية الرئيسية في منطقة اليورو، حوالي 25. وهو ما دفع مجلس بنك المغرب للاجتماع يوم 17/03/2020 ولتفادي ارتفاع التضخم على المدى المتوسط، ولأجل دعم الاقتصاد المغربي، قرر تخفيض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس، إلى 2 في المائة، مع مواصلة متابعة جميع التطورات. كما أن الرجة القوية الحاصلة للبنوك الأوروبية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة، ستؤثر على طبيعة أدائها في المغرب، خاصة وأن القطاع البنكي أصبح شريكاً استراتيجياً للمغرب في مشاريع تنموية كبيرة، أحدها البرنامج المندمج "انطلاقة" لدعم وتمويل المقاولات، الذي نجد فيه أن القطاع البنكي هو الشريك الاستراتيجي للدولة في انجاح هذا البرنامج.

اما قطاع الطاقة هو القطاع الوحيد الذي قد يستفيد منه المغرب بسبب تفشي فيروس كورونا. فبحكم أن المغرب يدرج ضمن الدول المستهلكة للبتروول ومشتقاته، فإن انخفاض سعر البرميل يصب في مصلحته حيث يحد من انفاقه بالدولار، وهو ما يؤثر ايجاباً على قيمة العملة المحلية بفعل رفع هامش تحريرها إلى 5% يوم 9 مارس 2020 .

## تونس

جاء في سبر آراء انجزه المعهد العربي لرؤساء المؤسسات «ان 81% من أصحاب المؤسسات المستجوبين صرحوا بان نشاطهم الاقتصادي تأثر سلبا بوباء كوفيد-19 في مختلف القطاعات مثل الخدمات للأفراد (90.0%)، الصناعة (85.1%)، الخدمات للشركات (78.3%)، البناء (69.2%)، التجارة (76%)، وفي المقابل أكد 19% من أصحاب المؤسسات ان أنشطتهم لم تتأثر بالجائحة سيما في البناء (30.7%)، الخدمات للشركات (21.2%) والصناعة (14.9%). حسب نفس المصدر، صرّح 96% من المستجوبين أنّ الأزمة الصحية تنعكس سلبا على ارقام معاملاتهم خاصة في قطاعي الخدمات للأشخاص والتجارة، كما صرحوا بأنّ الأزمة تسبب في ارتفاع الأسعار خاصة في قطاعي التجارة والصناعة وفي انخفاضها خاصة في قطاعي البناء والخدمات للأشخاص وذلك بسبب تراجع الطلب على كل القطاعات. ويؤيوا المخاطر التي يتوجسونها حسب أهميتها كما يلي: ضغوط على السيولة، بطالة جزئية، مخاطر غلق، تأجيل استثمارات. واكد 66.6% من رؤساء المؤسسات المستجوبين انهم يشكون صعوبات مالية و 80.1% اضطراب في سلاسل التوريد و 44.2% الغاء طلبيات تصدير. اما بالنسبة الى انتظاراتهم من الحكومة فقد بوبوها كما يلي حسب الأولوية: ليونة من طرف السلطات الجبائية والمالية، جدولة الديون البنكية، تخفيض المشاركة في صندوق الضمان الاجتماعي ومنح المرض، ...

## القطاع السياحي:

يتأثر هذا القطاع مباشرة وبشدة بتداعيات الازمة الصحية، والأخطر من ذلك ان انكماش النشاط السياحي تنجر عنه آثار سلبية على عدة قطاعات وحرف أخرى مثل الترفيه والتنشيط والتجارة والنقل، إضافة الى احتياطي العملة الصعبة.

حاليا طالب عدد من أصحاب التزل-الذين تلقوا طلبيات الغاء حجوزات لشهري مارس وأفريل-البنك المركزي ارجاع الأموال. وقد اصّر 10% من الحرفاء على استرجاع أموالهم رافضين مقترحات النزل بالإبقاء على الحجوزات واستعمالها في وقت لاحق، وحسب الجامعة التونسية للنزل فانه قد يقع اللجوء الى اقتطاع أيام من أجور الاعوان<sup>11</sup>.

## القطاع الفلاحي:

حسب الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري فانه من تداعيات كوفيد-19 تعطيل 20% من النشاط الفلاحي، ولكن هذه النسبة تنخفض وترتفع حسب القطاعات والجهات، ويبدو الامر اجمالا مطمئنا من حيث توقّر جلّ المنتجات حتّى إنّ بعض المنتجات تشهد وفرة بسبب انخفاض الطلب وإغلاق الأسواق البلدية التزاما بالخطر الشامل مع تعطل المواصلات. وأشار الاتحاد إلى أنّه يوجد نقص في اليد العاملة بسبب الحجر والى أنّ انتاج الزراعات الكبرى قد ينخفض بـ 30% قياسا بالسنة الماضية.



## لبنان

المستشفيات الخاصة وعددها 152 لم تقف مكتوفة الأيدي لكنها تصرفت بحذر وعلى مهل. فهي من جهة لا تريد دمج مرضى كورونا بالمرضى الآخرين، ومن جهة ثانية تأخذ بعين الاعتبار التكاليف.

وقد حصل نقاش في البدء حول ضرورة تأمين فحوصات مجانية لكورونا في وقت كان معظمها ذات كلفة غير بسيطة. كما حصلت مفاوضة بين وزارة الصحة وشركات التأمين والمستشفيات الخاصة حول نسبة مساهمة شركات التأمين التي لم يشأ نصفها في البداية تغطية تكاليف الطبابة من كورونا. والمتوقع ان يتوصل المتحاورون الى إتفاق حول المسألة.

ويومًا بعد يوم ومع إنتشار الفيروس يجري إنخراط أكبر للمستشفيات الخاصة التي خصص بعضها أجنحة خاصة لإستقبال مصابي كورونا.

## البحرين

تم ايقاف العمل في القطاع الخاص منذ بداية الازمة الصحية عدا الانشطة الاقتصادية التي استثنائها قرار وزير الصناعة والتجارة والسياحة رقم 29 / 2020 والتي سمح لها بمزاولة اعمالها مع التقيّد بالتوجيهات الحمائية والاجراءات الاحترازية كالزامية ارتداء الكمامات الواقية في مواقع العمل، والخضوع لقياس درجة الحرارة عند الحضور والانصراف، واستخدام المعقمات وفقا لتعليمات وزارة الصحة، والتقيّد بتدابير وقواعد التباعد الاجتماعي أثناء العمل، ووضعت تجهيزات صحية في مواقع العمل بصورة دائمة.

اما تداعيات الجائحة من الناحية الاقتصادية على العمال المهاجرين فتظهر من خلال تداعياتها على المنشآت الاقتصادية، وقد تكون بعض آثارها قد ظهرت بالفعل لكن ما هو آت سيكون أعظم وما الحزمة التحفيزية المعلنة من قبل الحكومة لمواجهة الازمة إلا محاولة لإنقاذ ما يمكن انقاذه من تداعيات سلبية على الاقتصاد وعلى الوظائف، إذ ان الاقتصاد بمجمله قد شهد تراجعاً ملحوظاً جراء توقف العمل، وتأثرت قطاعات اقتصادية عدة بمضاعفات الازمة، وانكمش النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص ومنشآته الى حد كبير، تزامن ذلك مع ما جرى في السوق النفطية مؤخراً من انخفاض كبير في الطلب على النفط في العالم نتيجة توقف الاعمال والأنشطة ومنها حركتي النقل والطيران اللتان تعتبران من اكبر مستهلكي الوقود مما أدى الى تهاوي إمداداته وكذلك توقف المصانع ووحدات الانتاج على مستوى العالم مما عمق من الأزمات الاقتصادية التي تضرب البلدان المنتجة للنفط وتعتمد بشدة في اقتصاداتها على الإيرادات النفطية، وكذلك احتدام حرب اسعار بين منتجي النفط الكبار مما أدى الى انخفاض شديد في اسعاره.

وإذا كانت العمالة في القطاع الخاص بالبحرين معرضة جميعها للتأثر بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا وبالركود الاقتصادي التي تعرضت له المنشآت الاقتصادية بما في ذلك العمالة المواطنة حيث تلقى بعض العمال البحرينيين، كما سلف ذكره، اخطارات بالتسريح من منشآتهم ومؤسساتهم بعد انتهاء فترة الدعم لأجورهم، الا ان الأكثر عرضة لخسارة وظائفهم هم العمال المهاجرون إذ ان التسريحات ستطالهم قبل غيرهم حيث انهم يعملون بعقود عمل محددة المدة، وبالامكان انهاء عقودهم في أوقات الأزمات، فهم بحكم كونهم مستقدمون للعمل لمدد محددة زمنياً أكثر انكشافا على تأثيرات الأزمات الاقتصادية وعلى أي تعثر في سير اعمال اصحاب العمل الذين يعملون لديهم.

وقد أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في منتصف 2020 استبيانين حول الازمة، احدهما يتمحور حول « تأثيرات فيروس كورونا-كوفيد 19 على العمال المهاجرين» وهو موجه الى العمالة المهاجرة وأجابت عليه عينة

مكونة من (302) عامل مهاجر، والآخر موجه الى النقابات في المنشآت التي تتواجد فيها نقابات عمالية وعددها 30 نقابة، أستجابت له 21 نقابة. وسوف نستعرض في هذه الورقة البحثية أهم ما جاء فيهما من معطيات ونتائج، وبالإمكان الاطلاع على التفاصيل الأخرى في الاستبيانين المرفقين بهذه الورقة.

الاستبيان الموجه الى العمالة المهاجرة استهدف عمال مهاجرين غير مؤهلين كحاملين تصاريح العمل المرن، والعمال غير النظاميين، وذوي الأجور المتدنية وقد غطى عدة جوانب تتعلق بهم كالإجراءات الاحترازية اثناء الأزمة والسكن والطعام وغيرها، لكننا سنأتي هنا على ذكر أهم الجوانب منها في هذا الاستبيان وهي المتعلقة بالعمل والتأثير الاقتصادي. اما استبيان النقابات في المنشآت فقد غطى بعض الجوانب من قبيل السكن والإجراءات الوقائية في المنشآت ومشاركة النقابة في الإجراءات، لكننا سنأتي هنا على ذكر تأثير أزمة كورونا على المنشآت من الناحية الاقتصادية ومدى تأثير الأجور في المنشآت بالأزمة.

فقد تبين من خلال استبيان العمال المواطنين والمهاجرين ان المتضررين من الأزمة ينقسمون الى ثلاثة فئات: الأولى هي فئة المفصولين الذين تم فصلهم من العمل بسبب الاغلاق الكلي للمنشأة نتيجة تأثرها بالأزمة وهذه الفئة تشمل العماليين الوطنية والمهاجرة، والثانية هي فئة المتوقفين عن العمل بدون أجر وهم الذين كان من المفترض ان يستلموا وظائفهم الجديدة في شهر مارس 2020 بعد ان تقدموا باستقالاتهم من وظائفهم السابقة بأمر من اصحاب العمل الجدد ولم يجري توظيفهم بسبب تأثر المنشآت بأزمة كورونا وسيجري توظيفهم بعد انقضاء الأزمة اي فئة العالقون وهم من العمال المواطنين فقط، والثالثة هي فئة المتوقفين عن العمل بدون أجر وهم الذين تم توظيفهم في الشهر الأول من السنة الجارية 2020 ولكن تأخر تسجيلهم في هيئة التأمين الاجتماعي مما نتج عنه عدم شمولهم بدعم الأجور وتعذر المنشآت عن دفع أجورهم نتيجة تضررها بأزمة كورونا وهم من العمال المواطنين فقط. وقد بين الاستبيان بان 30% من المفصولين المهاجرين قد فصلوا نتيجة تفشي فيروس كورونا، و70% منهم فصلوا نتيجة أسباب مختلفة (الشريحتين 9 و10).

## • القطاع الموازي

### تونس

استاع رقعة القطاع الموازي على خلفية تراجع هيبة الدولة وسلطات القانون بعد الثورة أصبح امرا شديد الازعاج لما يتسبب فيه من تهريب بضائع واستيراد عشوائي، وتهرب ضريبي واستفحال اشكال العمل الهش. ولا توجد دراسة علمية لقياس حجم القطاع الموازي ويقدم بعض المحللين أرقاما متضاربة تتراوح ما بين 30% وأكثر من 50%. ويبدو لنا الرقم الأخير مبالغاً به حيث أنّ أغلبية أنشطة القطاع الموازي تكون في التجارة وليس في القطاعات المنتجة.

على خلفية كوفيد-19 نزعّت عدّة أطراف الى التشهير بهذا القطاع بعدما لوحظ من ارتفاع مشط للأسعار وحبس سلع وممارسات احتكارية عديدة اضرّت بالقطاع المنظم الذي يتعرض الى منافسة غير شريفة وخاصة بالقدرة الشرائية للمواطنين.

وفي بيان للاتحاد العام التونسي للشغل ورد تجديد مطالبته «باتخاذ تدابير وإجراءات استثنائية للضرب على ايدي المحتكرين... وأثرىء الامتات مهما كانت مكاتهم السياسية والاجتماعية كما ورد تشديد على «وجوب العمل على تامين التموين للمواطنين بعدل وانتظام وشفافية»<sup>12</sup>.

ومن ناحيته جدد الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية «التأكيد على انه لا يدافع إلا على المؤسسات المنظمة الملتزمة بتطبيق قوانين البلاد والتي تعمل في كنف الشفافية والوضوح» وانه «يدين بشدة أي

تجاوز للقانون أو أي احتكار أو عدم احترام للأسعار» وشدّدت منظمة أصحاب العمل على ان «القطاع المنظّم هو من أكبر المتضررين من الممارسات غير القانونية ومن المسالك الموازية للتوزيع»<sup>13</sup>.

ويذكر ان رئيس الدولة وصف المحتكرين اثناء ترأسه لمجلس الامن القومي يوم 31 مارس 2020 بمجرمي الحرب وطالب بإصدار نصوص قانونية للضرب على ايدي المخالفين، والحال ان الترسنة القانونية التونسية تزخر النصوص الرّادعة إلا أنّ التطبيق لا يقع بشمولية وصرامة سواءً لقلّة أعوان المراقبة أو لاستشراء الرشوة داخل الإدارات المعنيّة. ولقد تعرض قانون المنافسة والأسعار لسنة 2015 الى المخالفات الاقتصادية كما تعرضت لها المجلة الجزائية ووضعت لها عقوبات تتراوح بين المالية والإدارية والسالبة للحرية.

أكد المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل<sup>14</sup> على انشغاله «لوضعيات مئات الآلاف من التونسيين الموجودين في مناطق موبوءة من العالم والذين أدّت حالات الحجر العام في بلدان اقامتهم الى زيادة معاناتهم» ودعا «وزاري الخارجية والشؤون الاجتماعية الى مزيد الإحاطة بأبناء تونس حيثما وجدوا... والى الضغط على بلدان الاستقبال... من اجل فرض معاملة إنسانية للجالية التونسية... ويحدث موقع الكتروني خاص بالتونسيين بالخارج» كما طالب الحكومة «بالإحاطة بالمهاجرين المقيمين بتونس».

ومن ناحية أخرى ورد في سبر آراء مجموعة من رؤساء المؤسسات<sup>15</sup> أنّ 67.5% منهم اعتمدوا طرق عمل جديدة مثل العمل الجزئي (38.5%) والعمل عن بعد (27%) معتبرين في نفس الوقت أنّ هذه الطرق الجديدة تسبب في انخفاض الإنتاجية كما اعتبر 61% منهم ان تواصل الحجر سيقود الى البطالة الفنية وحذف مواطن شغل سيما في قطاعات الخدمات الى الأشخاص (100%) والصناعة (77%) والبناء (61.5%) وتهم هذه الظاهرة (65.5%) من المؤسسات الصغرى المستجوبة، و 62% من المؤسسات المتوسطة و 52.3% من كبرى المؤسسات، ويتوقع ان تلجا هذه المؤسسات الى تخفيض الأجور الى 50% أو اكثر.

وقررت الحكومة تأجيل دفع اشتراكات المؤسسات في صندوق الضمان الاجتماعي لمدة 3 أشهر وإحداث صندوق استثمار بمبلغ 500 مليون دينار لفائدة الشركات التي تحافظ على مواطن الشغل وإحداث خلية ازمة للإحاطة بالمؤسسات المتضررة بغية المحافظة على مواطن الشغل كما قررت إلغاء قرارات قطع الماء والكهرباء والهاتف لمدة شهرين.

## لبنان

نسبة العمّالة في القطاع الرسمي عالية جدًا وتصل الى 65% مع العلم ان هناك 36% من العمّالة غير الرسمية في القطاع الرسمي.

## البحرين

يعتبر العاملون في القطاع الموازي أو القطاع غير المنظم من اكثر الفئات الاجتماعية تأثراً بالأزمة الاقتصادية للجائحة، حيث يعمل هؤلاء لحسابهم الخاص وهم سائقو الحافلات الخاصة لتوصيل الافراد او لنقل الامتعة، وسائقو سيارات الأجرة، ومدربو السباق، والمهنيون العاملون بصفة مستقلة كالكهربائيين والسباكين وأصحاب المهن اليدوية، وسائقو الحافلات لنقل الطلبة الى المدارس والروضات وإعادتهم الى منازلهم، وغيرهم ممن يكسبون قوت يومهم بالعمل اليومي كبائعي الخضراوات والأسماك على الارصفة والباعة المتجولون ومعظم شرائح العمالة

13 الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (2020)

14 الاتحاد العام التونسي للشغل (2020)

15 المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (2020)



غير النظامية أو ما يطلق عليها مجازاً « العمالة السائبة»، حيث تضرر هؤلاء بشدة جراء الإجراءات الاحترازية المفروضة وتوقفت أعمالهم جزئياً أو كلياً، ناهيك عن عدم تمتعهم بأية تغطية للحماية الاجتماعية كالتأمين الاجتماعي تعويضهم عن الأجر المفقود، وكذلك عدم وجود تنظيم نقابي ممثل لهم يدافع عن مصالحهم حيث ان جلمهم يعملون دون تصاريح رسمية من الجهات المعنية بمزاولة العمل او مزاولة النشاط التجاري، فيما عدا مدربي السباق وسائقو سيارات الأجرة المصرح لهم من ادارة المرور بوزارة الداخلية المسجلين بإحدى شركات التأمين ( الخليج للتأمين) التي تعويضهم عن انقطاع دخلهم اليومي (سائقو سيارات الاجرة فقط). ومن الملاحظ ان حزمة الدعم والمبادرات الاخرى لم تشمل العاملين بالقطاع الموازي باي دعم او مساعدة مادية مما يجعلهم مكشوفين تماما على تداعيات الازمة وآثارها الاقتصادية، وهذه نتيجة بديهية لكل من يعمل لحسابه الخاص دون حماية اجتماعية أو اي شكل من اشكال الحماية الأخرى، اذ من البديهي ان تلحق به مثل هذه الاضرار في أوقات الأزمات، وان كانت بعض الجمعيات والصناديق الخيرية قدمت دعماً مادياً لبعض الفئات الاجتماعية المتضررة من الأزمة لكن على نطاق محدود نسبياً بسبب محدودية امكانياتها التي تعتمد اساساً على ما تتلقاه من تبرعات من المحسنين، الامر الذي يقتضي معالجة وضعية هذه الفئة من العاملين، وتنظيم قطاعهم بحيث يدخلون في القطاع المنظم رسمياً وتمد عليهم مظلة الحماية الاجتماعية، مع امكانية تمتعهم بتأمين صحي من خلال منحهم بوليصات تأمين صحي صادرة من شركات التأمين المتخصصة في التأمين الصحي.

أما العمال غير النظاميين وهم العمال المخالفون لقوانين وأنظمة العمل فقد يجدون أنفسهم في ظروف صعبة للغاية، اذ عليهم مواصلة العمل حتى وان ظهرت عليهم أعراض المرض خشية المسائلة القانونية من قبل الجهات الرسمية عن أوضاعهم المخالفة للقانون اذا ما سعوا في طلب العلاج الطبي، ناهيك عن فقدناهم لارزاقهم في حالة دخولهم طور العلاج.

## 2. آثار الازمة الصحية: الجوانب الاجتماعية

### المغرب

إلى حدود منتصف شهر افريل، صرحت 143 ألف مقاول أو ما يعادل 58% من مجموع المقاولات بتوقف نشاطها بشكل مؤقت أو دائم. وتعليق أنشطة 137 ألف مقاول مؤقتاً، بينما أقفلت 6300 مقاول بصفة نهائية. 72% من المقاولات التي أوقفت نشاطها بصفة مؤقتة أو بشكل دائم هي مقاولات صغيرة جدا حسب نتائج البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط، بينما تبلغ النسبة 26% عند المقاولات الصغرى والمتوسطة، و2% عند المقاولات الكبرى. وتأتي قطاعات الإيواء والفنادق والمطاعم والمقاهي في صدارة القطاعات الأكثر تضرراً من هذه الأزمة حسب نتائج البحث بنسبة 89% من المقاولات في حالة توقف، تليها صناعات النسيج والجلد والصناعات المعدنية والميكانيكية بنسبة 76% و73% على التوالي، ثم قطاع البناء بنسبة تقارب 60% من المقاولات المتوقفة.

اما على مستوى التشغيل خلص نفس البحث إلى أن الوضعية الراهنة التي يمر منها المغرب خلفت تداعيات سلبية على التشغيل، حيث قد تكون اضطرت 27% من المقاولات إلى تخفيض اليد العاملة بشكل مؤقت أو دائم. ووفقاً لنتائج البحث، قد يكون تم تخفيض 726 ألف منصب شغل أي ما يعادل 20% من اليد العاملة في المقاولات المنظمة. وبلغت هذه النسبة حسب فئة المقاولات: 21% لدى المقاولات الصغيرة جداً. 22% بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. 19% بالنسبة للمقاولات الكبرى. ومن جهة أخرى، لاحظ البحث أن 57% من العاملين المتوقفين عن العمل ينتمون إلى المقاولات الصغيرة جداً، الصغرى والمتوسطة.

ويأتي قطاع الخدمات على رأس القطاعات الأكثر تضرراً من حيث تقليص اليد العاملة بما يقارب 245 ألف منصب شغل، أي بنسبة 17.5% من إجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع، يليه قطاع الصناعة بما في ذلك الصيد والطاقة

والصناعات الاستخراجية بتخفيض 195 ألف منصب شغل أي ما يمثل 22% من اليد العاملة في هذا القطاع، ثم يأتي قطاع البناء الذي قد يكون سجل انخفاضاً في مناصب الشغل بنسبة 24%، أي ما يعادل تقريباً 170 ألف منصب. وبلغت هذه النسب حسب فرع النشاط الاقتصادي 34% بالنسبة لصناعة الملابس. 31% بالنسبة لقطاع الإيواء 27% بالنسبة لقطاع تشييد المباني 26% بالنسبة لقطاع المطاعم.

أما المقاولات التي ضلت نشيطة في إطار الأزمة الصحية أشار البحث إلى أن 43% من إجمالي المقاولات استمرت في نشاطها رغم الأزمة الصحية. غير أن نصف هذه المقاولات قد تكون اضطرت إلى تقليص إنتاجها للتكيف مع الظرفية الراهنة، في حين قد تكون 81% من هذه المقاولات خفضت إنتاجها بنسبة 50% أو أكثر، خصوصاً في قطاعات التجهيز والبناء والصناعات الكيماوية والأدوية ومقاولات التخزين والنقل وصناعات النسيج والجلد.

وتشير معطيات مقاربة لوزارة الاقتصاد والمالية والمندوبية السامية للتخطيط أن ما يفوق 67% من مجموع المقاولات المصدرة بالمغرب تضررت جراء الأزمة الصحية الراهنة «في ظل القيود الحالية التي اعتمدها غالبية البلدان على الصعيد الدولي»، مشيرة إلى أن مقالة واحدة من بين كل تسع مقاولات أوقفت نشاطها بشكل نهائي، في حين أن خمس مقاولات من بين تسعة علقّت أنشطتها بشكل مؤقت. بينما لا تزال ثلث المقاولات المصدرة تزاوّل نشاطها الاقتصادي لكنها قد تكون اضطرت إلى تقليص إنتاجها. وتم تقليص أو تخفيض أو التخلي عما يزيد 133 ألف منصب شغل في القطاعات التصديرية، وخصوصاً منها القطاعات المصدرة للنسيج والجلد والألبسة الجاهزة، ومقاولات التكنولوجيا والاتصال الرقمي، والصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكترونية، والصناعات الغذائية التصديرية والصناعات الكيماوية.

وفي إطار التحضير لقرار الطوارئ الصحية (20 مارس 2020) تم الإعلان يوم 15 مارس عن أحداث صندوق خاص لتدبير جائحة كورونا - مرض كوفيد-19 وتشكيل لجنة اليقظة المتشكل من قطاعات وزارية معنية مباشرة، وممثلين عن الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب. (منظمة أصحاب العمل) وأما هذا الوضع أجمعت الحركة النقابية على تامين قرار أحداث الصندوق لتدبير الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإجراءات الحجر والطوارئ الصحية. وفي نفس الوقت طالب بعضها وندد بعضها الآخر بشكل واضح بعدم شراكها فعلياً في اللجنة العليا لليقظة خصوصاً وأن مجموعة من القرارات ستهم مباشرة العمال والعمال بالقطاعات المنظمة والغير المنظمة.

كما تعتبر الحركة النقابية بالرغم من تامينها للقرارات الاجتماعية وخصوصاً منها حماية مداخيل العمال وتسهيل عملية التوصل بها. فإنها تعتبرها «غير كافية للاستجابة للحاجيات الأساسية في الحياة اليومية للعمال والعمالين» وطالبت بضرورة الرفع منها للوصول إلى الحد الأدنى للأجر بالقطاعات الخاصة (2700 درهم = 270 دولار عوض 2000 درهم)، وتعميمها أيضاً على العمال والعمال بالقطاعات الغير المنظمة المتضررة من الحجر والطوارئ الصحية. وأن تقدم تعويضات لكل العاطلين والمعتلين أو الباحثين عم الشغل، بشرط التسجيل في موقع يوفر إمكانيات التدريب والتكوين المستمر عن بعد، حسب الحاجيات والمستويات التعليمية. وتستند الحركة النقابية في بناء هذه المقترحات على أن نسبة عالية من المغربية والمغريبات يخرجون من عالم الشغل منذ سنة 2019. وهذا يعني أن البطالة ليست ظرفية بل هيكلية. وأن معدلاتها الرسمية بعيد كل البعد عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لسوق الشغل. فخلال سنة 2019 استحدثت 132000 منصب شغل جديد بالوسط الحضري، مقابل فقدان 125000 ألف منصب شغل بالعالم القروي، بسبب الآثار التراكمية للجفاف وانخفاض العائد الفلاحي.

فالتقديرات الأكثر تفاءلاً لا تتوقع ارتفاع صاروخي لمعدلات البطالة في مجال المشتغلين فقط ليصل إلى 20% مع نهاية ماي. وفي نفس السياق تشير معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS لشهر ابريل 2020 تقدم ما يزيد عن 800000 عامل بطلب الحصول على دعم الاجر بسبب توقفه عن العمل. وهو رقم في ارتفاع متواصل يمكن أن يصل مع نهاية ماي 2020 إلى ما يزيد عن مليون و200 ألف طلب، بالإضافة إلى أن المعطيات الإحصائية

لآخر سنة 2019، اكدت ان نسبة فئة الشباب خارج نطاق الشغل كبيرة وخصوصا لدى النساء (77% من النساء خارج سوق العمل). فمعدل البطالة لدى الحاصلين على دبلوم متوسط تصل الى 13%. وعند أصحاب الدبلومات العليا تصل الى 1%. وتصل الى 27% عند حاملي دبلومات تخصص مهني. و23% عند خريجي الجامعات والمعاهد. ومع نهاية سنة 2019 كان هناك 6,5 عاطل من 10 عاطلين يبحثون عن الشغل الأول في حياتهم. (54% من مجموع الرجال العاطلين و74% من مجموع النساء العاطلات) و 7,2 عاطلين من 10 يبحثون عن الشغل منذ سنة واکثر. (65% من الرجال و 80,6% من النساء). وأكثر من 23% من العاطلين خلال سنة 2019 بسبب التسريح الجماعي، او بسبب توقف او افلاس المقاوله او الشركة. فحجم العطالة القائمة قبل الجائحة بالإضافة الى العطالة اثناء وبعد الجائحة مع تواتر معطيات من الحركة النقابية باستغلال جائحة كورونا تمكن للتخلص من العمالة بطرق مختلفة وغير قانونية. تندر بكارثة حقيقية - فالحركة النقابية تؤكد ان أولوية الأولويات هي الشغل والتشغيل الكريم والحد من البطالة.

وتؤكد بعض النقابات مع بداية شهر ابريل، ومن خلال اتصالاتها مع بعض مفتشي الشغل انهم لا يتوفرون على مخطط استعجالي ومحدد في مجال الحفاظ على الصحة والسلامة المهنية بمواقع العمل، وفق خصوصيات الجائحة وقرارات الطوارئ الصحية. ولا على إجراءات قابلة للتطبيق القانوني والجزري، بحسب أنشطة المقاولات، والمخاطر المحتملة، خلال زيارتهم. بل لا يتوفرون على نظام لتجميع المعلومات وتحليلها الخاصة بالمخاطر المحتملة او التي وقعت فعلا في بعض الشركات. وعموما والى حدود نهاية ابريل 2020 ليس هناك معطيات رسمية وواضحة، حول عدد العمال والعاملات، والمستخدمون بالقطاعات الخاصة، والموظفون بالقطاعات العامة... التي تمت اصابتهم او توفوا بمرض كوفيد 19 من مجموع المصابين المؤكدين مخبريا. خصوصا وانه مع بداية شهر ابريل انتقل مجال الإصابة بالمرض من بؤر جغرافية سكنية وعائلية، الى مجال بؤر مهنية، وخصوصا بمجموعة من المقاولات والشركات والمتاجر التجارية الكبيرة. فالحركة النقابية اشارت وبعبارة قوية لتقاعس وزارة الشغل ومنظومتها الرقابية، (بالرغم من ندرة مفتشي الشغل بحث لا يصل الى 300 نفتش ممارس لمهمة التفتيش على الصعيد الوطني) باستثناء بعض الومضات التحسيسية، او البلاغات التوضيحية لقوانين الشغل وملئمتها لوضعية الجائحة. فغيابها وعدم حضورها وارتباكها القوي والواضح يفسر خطورة الوضع في سوق الشغل. خصوصا وان الخطاب الرسمي بمناسبة فاتح ماي 2020 كان في مجمله بعيدا عن سياق خطورة وضعية الشغل والتشغيل في ظل الازمة الصحية وبعدها.

كما اكدت الحركة النقابية عن ضرورة حماية الاجراء والمستخدمين في حالة الاتفاق على العمل عن بعد تفعيللا للمادة 8 من مدونة الشغل شريطة حصول اتفاق بين أطراف العلاقة الشغلية ودون المساس بالحقوق المكتسبة. وفي ظل انتشار وباء كورونا يمكن أن يكون العمل عن بعد من ضمن الإجراءات القانونية الممكنة للحد من انتشار هذا الفيروس والحفاظ على صحة الأجراء وسلامتهم وعلى مناصب الشغل وضمان حقوق أطراف العلاقة الشغلية. كما نهت الحركة النقابية الى لجوء بعض اصحاب العمل على فرض العطلة السنوية على الاجراء بدون اتفاق بين الاطراف وعلى اشكالات اخرى تتعلق بحالات تخفيض مدة العمل للأجراء في بعض المقاولات المتضررة من الجائحة وعلى حالات اخرى تتعلق بزيادة ساعات عمل اضافية بحكم الطلب على منتوجاتها او خدماتها في ظل الازمة الصحية وحالات تقليص عدد الاجراء بالمقاوله، او اغلاق مؤقت او بسبب قرار للسلطات العمومية ...

وتجدر الإشارة الى ان الحركة نقابية نهت في أواسط ابريل 2020 على ضرورة تمديد حالة الطوارئ الصحية بسبب التطور النوعي المسجل في معطيات الإصابة بمرض كوفيد-19 الى ما بعد 20 ابريل 2020. خصوصا وانه سيصادف شهر رمضان وما يمثله من عادات ومعتقدات تقوم على التقارب الاجتماعي (في الأسواق والمساجد والزيارات العائلية والفتور الجماعي ...) من شأنها ان تهدد في العمق الإجراءات الاحترازية القائمة على التباعد الجسدي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار اعتبرت الحركة النقابية ان الخروج من حالة الطوارئ الصحية يظل ضروريا لاستعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لكنه أيضا يمكن أن يؤدي الى مخاطر تدمير وتفكيك إجراءات التحكم في انتشار الفيروس واقترحت الحركة النقابية التركيز على تطور الوضع الجائحي، والتوجه اعتمادا على مؤشرات الاستقرار او التحكم او الانخفاض المؤكد، الى رفع حالة الطوارئ تدريجيا بقرارات محلية او جهوية او رفعه بطريقة استهدافية.

كما وقعت العديد من الجمعيات الحقوقية بالمغرب بيانا موجه للحكومة حول الازمة التي يعيشها المغاربة العالقين خارج المغرب وبداخله بسبب فيروس كورونا، دون أن تعمل السلطات المغربية على إجلائهم أو الكشف عن تاريخ محدد لذلك. حيث يقدر عددهم خارج المغرب فقط 18 ألفا و226 مواطنا. ويتعلق الأمر بمغاربة ليسوا مهاجرين، بل مقيمين في المغرب، توجهوا إلى دول أوروبية من أجل السياحة، أو لأغراض مهنية وطبية وعلمية، في الوقت الذي ما زالت الدولة المغربية ترخص بين الحين والآخر للأوروبيين بمغادرة المغرب في رحلات جوية أو بحرية نحو أوروبا والولايات المتحدة، ولكنها تعد ضمن الدول القليلة في العالم التي لم تسمح بعودة مواطنيها الذين كانوا يتواجدون في دول خارجية قبل إغلاق الحدود بسبب فيروس كورونا، رغم معاناة الكثير منهم، علما أن المغرب سبق ان استقدم المغاربة العالقين بووهان الصينية بشكل إنساني وصحي متميز. وفي هذا السياق تأسست يوم الإثنين 20 أبريل 2020 على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، هيئة سميت ب«اللجنة الوطنية لتتبع ملف المغاربة العالقين» تهدف إلى: المرافعة من أجل إرجاع كافة العالقين خارج المغرب، والسماح للعالقين داخلها بالسفر لبدان استقرارهم. تتبع وضعية العالقين داخلها وخارجين ورصد التدابير المتخذة لتدبير هذه الأزمة.

## تونس

أكد المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل<sup>16</sup> على انشغاله «لوضعية مئات الآلاف من التونسيين الموجودين في مناطق موبوءة من العالم والذين أدت حالات الحجر العام في بلدان اقامتهم الى زيادة معاناتهم» ودعا «وزاري الخارجية والشؤون الاجتماعية الى مزيد الإحاطة بأبناء تونس حيثما وجدوا... والى الضغط على بلدان الاستقبال... من اجل فرض معاملة إنسانية للجالية التونسية... ويحدث موقع الكتروني خاص بالتونسيين بالخارج» كما طالب الحكومة «بالإحاطة بالمهاجرين المقيمين بتونس».

ومن ناحية أخرى ورد في سبر آراء مجموعة من رؤساء المؤسسات<sup>17</sup> أن 67.5% منهم اعتمدوا طرق عمل جديدة مثل العمل الجزئي (38.5%) والعمل عن بعد (27%) معتبرين في نفس الوقت أن هذه الطرق الجديدة تسبب في انخفاض الإنتاجية كما اعتبر 61% منهم ان تواصل الحجر سيقود الى البطالة الفنية وحذف مواطن شغل سيما في قطاعات الخدمات الى الأشخاص (100%) والصناعة (77%) والبناء (61.5%) وتهم هذه الظاهرة (65.5%) من المؤسسات الصغرى المستجوبة، و 62% من المؤسسات المتوسطة و 52.3% من كبرى المؤسسات، ويتوقع ان تلجا هذه المؤسسات الى تخفيض الأجور الى 50% او اكثر.

وقررت الحكومة تأجيل دفع اشتراكات المؤسسات في صندوق الضمان الاجتماعي لمدة 3 أشهر واحداث صندوق استثمار بمبلغ 500 مليون دينار لفائدة الشركات التي تحافظ على مواطن الشغل وإحداث خلية ازمة للإحاطة بالمؤسسات المتضررة بغية المحافظة على مواطن الشغل كما قررت إلغاء قرارات قطع الماء والكهرباء والهاتف لمدة شهرين.

## لبنان

56% فقط من السكّان يستفيدون من الحماية الإجتماعية في لبنان بما فيها الحماية الصحية، من بينهم 46% يستفيدون من مؤسسة الضمان الإجتماعي و20.16% من قطاع الضمان في الجيش وقوى الأمن، و 11.20% من مفوضيّة شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، 10.50% من الضمان الخاص، 5.9% من تعاونية الموظفين في القطاع العام و 4.80% من صناديق تعاضد.<sup>18</sup>

كنا قد بدأنا نحصي في لبنان قبل كورونا، إزدياد البطالة نتيجة الصرف من الخدمة وإقفال المؤسسات، وكذلك دفع نصف أو ربع الرواتب للذين بقوا في عملهم. هذه الاتجاهات ستفاقم نزعتها التصاعدية مع كورونا ومكوث الناس في بيوتهم وتعطيل حركة الإنتاج. وسنشهد بالتأكيد إنتشارا غير مسبوق للعمل الهش. و بحسب وزارة العمل، وحتى شهر نيسان 2020، هناك أكثر من اربعة آلاف لبناني فقدوا عملهم منذ بداية الأزمة. كما دل إستطلاع للرأي أن 30.8% من المؤسسات صرفت عمالها، و33% من الأجراء في القطاع الخاص أنقطع راتبهم، في حين 32% منهم جرى تخفيض رواتبهم.

وقد برزت من قبل قضية العمّال المياومين وأوضاعهم الخاصة وهم موجودون في القطاع العام والمصالح والمؤسسات العامة والبلديات وقطاع التعليم وغيرها. ورغم غياب الارقام الدقيقة حول الموضوع، دلّت بعض الدراسات على ان عدد المياومين في بعض المؤسسات يتجاوز بكثير عدد العاملين بدوام كامل ويُعزى إنتشار العمل المياوم الى السياسات النيوليبرالية المعتمدة من قبل الحكومات وكذلك الى السياسات الزبائنية التي سمحت بتوظيف رعايا الأحزاب في مؤسسات الدولة بغض النظر عن الحاجات والمعايير المطلوبة.

تختلف أوضاع المياومين من مؤسسة الى أخرى ومن وظيفة الى أخرى، لكنهم بشكل عام يعانون من عدم مساواتهم في الأجر والحقوق بالأجراء أصحاب العقود الثابتة.

## البحرين

تركت الازمة الصحية أثراً سلبية على المجتمع برمته لعل ابرزها انقطاع التواصل بين أفراد من ناحية وعدم التواصل بين افراد العائلة الواحدة تفادياً للإصابة ووقاية من انتقال العدوى بين افرادها في حال اصابة احدهم بأعراض الفيروس من ناحية أخرى. وتوقفت تقريباً جميع الأنشطة والفعاليات التي تقام في بعض المناسبات المتعارف عليها مجتمعياً كالمناسبات والفعاليات التي تقام خلال شهر رمضان الكريم مثل احياء ليلة القدر المباركة ومجالس الذكر الحكيم وصلاة التراويح وموائد افطار الصائمين وصلاة العيد وغيرها من التجمعات واللقاءات والأنشطة التي يحفل بها الشهر الفضيل كفرصة للتواصل الاجتماعي، وكذلك العديد من المناسبات الاجتماعية والدينية والثقافية. فقرار ايقاف الأنشطة وإغلاق الجوامع والأماكن الدينية والجمعيات والأندية وذلك من قبيل الاجراءات الاحترازية قد اوقف كل نشاط اجتماعي، وهو أمر غير مألوف اطلاقاً على مجتمع البحرين الذي دأب على ممارسة حياته الطبيعية من خلال اللقاءات والاجتماعات والزيارات وإحياء المناسبات المختلفة، وهو في حد ذاته حدث غير مسبوق في تاريخ البحرين، مما أضفي على الازمة بعداً اجتماعياً.

وتوقفت مراسم تشييع الموتى واقتصارها على ثلة من الأقارب، كما الغيت مجالس الفاتحة التي تقام عادة على أرواح المتوفين. كما تم ايقاف جميع الأنشطة الرياضية المعتادة، وكذلك المسابقات الذهنية التي تقام عادة في شهر رمضان الكريم كمسابقات الشطرنج وغيرها من الالعاب الذهنية.



وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في هذه الازمة الى درجة ان احياء ليلة القدر المباركة قد جرى عبر الفضاء الافتراضي حيث احيها الكثيرون من منازلهم من خلال متابعة البث المباشر عبر الوتساب أو الانستغرام وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي.

اما على صعيد العمل فان التبعات الاجتماعية لازمة المركبة كبيرة جداً حيث اعربت الكثير من العوائل عن مخاوفها من انقطاع ارزاقها نتيجة الاغلاق الاقتصادي وتضرر العديد من القطاعات الاقتصادية حيث تتوقع حدوث خسارة للوظائف بسبب الافتقار للكسب والركود الاقتصادي الذي ساد الاسواق في البلاد، وكذلك بسبب انكماش الانتاج الاقتصادي جراء الاغلاق، وبالتالي فان النتائج الفعلية لازمة المركبة على عوائل العمالة المواطنة والمهاجرة ستظهر بصورة أقوى بعد انقضاء مدد الدعم المقررة للقطاع الخاص والتي تتراوح بين ثلاثة وستة شهور وتحديدًا فيما اذا ستفقد هذه العمالة وظائفها بشكل نهائي وتدخل في عداد العاطلين عن العمل. اما الذين فقدوا وظائفهم نتيجة الأزمة فمن العسير جداً ان يحصلوا على وظائف بديلة في هذه الظروف الصعبة، وقد يطول انتظارهم بانتظار حدوث انفراجات في الازمة بعد فترة زمنية يتوقع لها ان تأخذ بعداً زمنياً لان التعافي الاقتصادي بعد الأزمات عادة ما يستغرق مدى زمني ليس بالقصير ويأتي التعافي بصورة تدريجية وبطيئة حتى يبلغ اقصى مداه وذلك ببلوغه التعافي التام. فهل يطيق المتضررون من الأزمة ممن فقدوا وظائفهم تحمل عواقب الانتظار لحين ظهور بوادر الانفراج؟ بالتأكيد لا احد يستطيع ذلك ما لم يتلقى دعماً كافياً يواجه به الاعباء المعيشية في ظل استفحال الأزمة.

أن الأزمة الصحية الاقتصادية قد تركت آثاراً ضارة على المجتمع ومكوناته سواء على مستوى العائلات او على مستوى الافراد، وعلى مستوى المنشآت أو على مستوى العمال، سواء المواطنين او المهاجرين خاصة الذين يعيشون على دخلهم اليومي أو ما يكسبونه يومياً من أجر، والذين هم في الغالب بدون غطاء اجتماعي من الدعم حيث ان هذه الأزمة المركبة قد ضربت المجتمع بقوة الى حد يمكن وصفها بأنها أزمة اجتماعية ايضاً.

وكان تأثير الجائحة على القوى العاملة كبيراً جداً نظراً لإجراءات الاغلاق الاقتصادي التي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية أبرزها قطاعات الطيران، السفر والسياحة، الفنادق والضيافة، المؤتمرات والمعارض، التصدير، الخدمات اللوجستية، التجارة والخدمات، ونجم عن هذه الاجراءات ركود اقتصادي متحقق حيث أصيبت معظم القطاعات الاقتصادية بالشلل التام في أنشطتها أو تباطؤ شديد في أنشطتها أدى إلى انخفاض كبير في إيراداتها، وبرزت مخاوف ملموسة على أرض الواقع من حيث تراجع قدرتها على دفع الأجور والايجارات وتحمل المصاريف الثابتة، وعلى قدرتها على الايفاء بالتزاماتها إزاء عملاءها أو الجهات التي تتعامل معها، وانقطع دخل العاملين بالأجرة اليومية وباجرة الساعة كسائقي الحافلات وسيارات الأجرة والعاملين لحسابهم الخاص.

من المؤكد ان العمال المهاجرين بمختلف جنسياتهم هم الفئة الاكثر تضرراً بتداعيات الجائحة من الناحيتين الصحية والاقتصادية. فمن الناحية الصحية فان الكثير من الحالات المتحقة للوباء قد اصابت العمال المهاجرين. ففي احدث احصائية صادرة عن وزارة الصحة بتاريخ 13 مايو 2020 فان اجمالي الاصابات بالوباء 5780، موزعين كالتالي: عدد الاصابات القائمة 3576، وعدد الاصابات غير المستقرة 7 حالات، وعدد الحالات المتعافية 2195، وعدد الوفيات 9 حالات بينها حالة وفاة واحدة لمهاجر، الا ان وزارة الصحة لم تصنف حالات الاصابة على أساس الجنسية ونسبتها من اجمالي الاصابات، والجهة الوحيدة التي تحدثت عن اصابات العمالة المهاجرة هي هيئة تنظيم سوق العمل باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن تصاريح العمل للعمال المهاجرين وذلك على لسان رئيسها التنفيذي في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 28 أبريل 2020 ذكر فيه عدد الحالات بين المهاجرين حتى تاريخ 26 أبريل وهي 1909 اصابة، منها 95.5% يعملون لدى صاحب عمل، و 1.7% من حاملي تصريح العمل المرن، وتوزع النسبة الباقية على القادمين بتأشيرة زيارة، والملتحقين، وعمالة منزلية، وتبلغ نسبة العمالة القانونية في هذه الحالات 89%، ونسبة العمالة غير النظامية اي المخالفة 9%، والقادمين بتأشيرة زيارة 2%.

### 3. توصيات حول إدارة الازمة موجهة الى:

#### 3.1 الحكومة

##### المغرب

- تطوير الدولة الديمقراطية والمؤسسات التشاركية لمواجهة كل اشكال الاستبداد والقرارات الاحادية
- تطوير اقتصاد التنمية المستدامة والإنتاج الواقعي والمعرفة العلمية لمواجهة اقتصاد الريع والفساد
- اعادة هيكلة دولة العدالة الاجتماعية والخدمات العمومية وفي قلبها التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والخدمات الترابية لمواجهة الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- تامين الحقوق العمالية والعمل اللائق والكريم وظروف الصحة والسلامة المهنية لمواجهة الهشاشة والبطالة ويتم ذلك في إطار الدعوة لإعادة بناء الدولة الاجتماعية لمواجهة الصدمات والأزمات.

##### تونس

- الابقاء على مجلس الامن القومي في اجتماع مفتوح تحسبا لأي طارئ
- التفعيل الحقيقي لدور المجلس الوطني للحوار الاجتماعي الذي لم يجتمع منذ تكوينه رسميا إلا مرتين ودعوة هيئته العليا المتكونة من تسعة ممثلين الى الاجتماع للنظر في كيفية جعل مجابهة الوباء مجابهة وطنية من ناحية وشاملة من ناحية أخرى للأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير مقتصرة على الحكومة وحدها.
- تكوين خلية ازمة تتشكل من الوزراء المعنيين ورؤساء النقابات المهنية الثلاثة الكبرى وبعض الشخصيات الوطنية ذات المصدقية لمتابعة تطبيق الاجراءات.
- مطالبة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (منظمة الصحة العالمية، الأونكتاد، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ...) بالالتزام تجاه البلدان المنخفضة الدخل لدعم الإجراءات الوطنية في مكافحة الوباء.
- مطالبة الدائنين الدوليين لتونس تغيير الموقف والمقاربة في معالجة الدين العام سيما مطالبة صندوق النقد الدولي بالتراجع عن شروطيته.
- إنشاء صندوق تأمين على فقدان العمل لأسباب اقتصادية المنصوص عليه في العقد الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين منذ سنة 2013.
- وضع استراتيجيا لكيفية رفع الحجر درئا للنكسات.
- نجاز المعرف الاجتماعي على وجه السرعة وهو معطل منذ 2012 بسبب تعقيدات بيروقراطية رغم ما يسمح به من استهداف للمستفيدين الشرعيين من الإعانات العمومية وتجنب تحويل وجهتها.
- تكوين مجلس علمي متعدد الاختصاصات لإدارة ملف رفع الحجر.
- نقل في حدود الإمكان جزء من المعدات والتجهيزات من المراكز الاستشفائية الكبرى (تونس، اريانة، بن عروس،

- سوسة، المنستير، صفاقس) الى المدن الداخلية الأكثر احتياجا وتضررا.
- الحرص على تقديم اعلام يومي دقيق لتفادي الاشاعات والهلع او الاستهتار.
- معاقبة الاستهتار بشدة وتكثيف دوريات المراقبة سيما في الاحياء الشعبية.
- استغلال هذا الوعي بهشاشة المنظومة الصحية العمومية وعمق فوارقها الجهوية من اجل مراجعة الخارطة الصحية وتأهيل المؤسسات الاستشفائية العمومية.
- الحرص على التشاور والحوار مع المنظمات المهنية قبل اخذ القرارات.
- الحرص على ان يضمن كل قرار له انعكاس ماليّ مبدئيّ تكافئ الفرص وتقاسم التضحيات.
- التفكير في بدائل لإنجاح السنة الدراسية والجامعية مثل تأخير العطلة او اللجوء الى دورة في سبتمبر ورفض الارتقاء الالى والسنة البيضاء.
- ضمان وصول الفئات المهمشة الى المستشفيات سيما تلك التي لا تتمتع بأي تغطية اجتماعية.
- التفكير في المشتغلين في القطاع الموازي الذي تعطل بشكل شبه كلي نشاطهم والذين فقدوا اجورهم وجلهم باعة تفصيل ينتصبون في الشوارع والأسواق ولا محلات أو تغطية اجتماعية لهم.
- التفكير في المهنيين الذين اضطروا الى اغلاق محلاتهم تفاديا لتجمع الحرفاء مثل المقاهي والمطاعم ...
- إيقاف توريد المواد الطفيلية.
- الحرص على تزويد المؤسسات الحيوية التي حافظت على نشاطها بما يكفي من المواد الأولية.
- مراقبة الحدود بكل صرامة والحد من دخول الأشخاص الى تونس الى أقصى حد.
- اخضاع أكثر ما يمكن من الأشخاص الذين تقاربوا مع مصابين بالوباء الى التحاليل والفحوص اللازمة.
- استيراد أكثر ما يمكن من اسرة الإنعاش.
- تكوين مجلس علمي من الكفاءات الطبية متعددة الاختصاصات لكي يضع باستقلالية عن السلطة ولكن بالتشاور معها خطة لمواجهة الجائحة.
- إقرار اكتتاب وطني لإسناد ميزانية الدولة من اجل ضمان دخل أدني لفاقدي العمل بسبب العطالة الفنية.
- استخلاص أكثر ما يمكن من مستحقات الجباية والخطايا وغيرها من المعالم المتخلّدة لدى أشخاص أو شركات معروفة.



**لبنان****التدابير الفورية والعاجلة:**

- مراجعة وتطوير البرنامج الوطني لاستهداف الفقر للاستجابة لتأثير الأزمات الاقتصادية والمالية والصحية بشكل أكثر فعالية.
- إعطاء الأولوية لتوفير المساعدة الاجتماعية للفئات غير المحصنة من مثل الأسر التي ترأسها نساء والمسنين والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة
- تعزيز قدرة الأسر على تحمل الأعباء المالية للخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم التقني والمهني، فضلاً عن الرعاية الصحية الأساسية.
- تنشيط سياسات سوق العمل وتوفير الحوافز لخلق فرص العمل وتأمين دخل أساسي شبه شامل (Semi-universal basic income). كما يتوجب العمل على حماية قيمة تعويضات نهاية الخدمة والرواتب التقاعدية على الفور لمواجهة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية.

**إجراءات بعيدة المدى:**

- تطوير واعتماد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية مع خطة عمل تفصيلية.
  - تعزيز دور وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل.
  - إصلاح نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحسين التغطية التي يوفرها وتعزيز كفاءته وفعالته وضمان استدامته المالية.
- يبقى التوصل الى عقد إجتماعي وطني الطريق الاسلم في ظروف لبنان المأساوية. وهئا يفترض مشاركة إطراف الانتاج والمجتمع المدني في مناقشة ما تطرحه الحكومة في خطتها والعمل على إضافة ضمانات تشريعية لحماية العاملين في أجورهم وفي تقديراتهم الإجتماعية، وقبل كل شيء في ديمومة عملهم. مما يفترض أيضاً وضع تصوّر لصندوق البطالة وكيفية تمويله وإدارته، على ان يأخذ هذا التصوّر بالاعتبار البطالة البنيوية والبطالة الظرفية نتيجة الإنهيار المالي وإنتشار كورونا.

**البحرين**

- العمل على تمديد فترة الدعم المقررة للأجور من صندوق التأمين ضد التعطل، وكذلك دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة المقدم من هيئة صندوق العمل « تمكين » في حال استمرار الازمة الصحية الاقتصادية.
- تقديم الدعم اللازم للعمال المواطنين والمهاجرين على السواء الذين طالهم التسريح من العمل أو الذين أرغموا على أخذ اجازة بدون أجر فترة الأزمة، وتغطيتهم بمبادرة للتكافل الاجتماعي طيلة فترة الأزمة وعدم التخلي عنهم في هذه الظروف الصعبة.
- توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العمال بلا استثناء بحيث تمد مظلة الضمان الاجتماعي على العمال المهاجرين أيضاً للوقاية من تداعيات الأزمات المختلفة التي تضرب القطاع العمالي بين الفينة والأخرى،

سواء أزمات اقتصادية أو صحية أو غيرها.

- العمل على مد الدعم ليشمل جميع العاملين لحسابهم الخاص من الذين يكسبون قوت يومهم بجهدهم اليومي وليست لهم مصادر للدخل سوى أجر عملهم اليومي وذلك طوال فترة الازمة.

- العمل على تنظيم القطاع الموازي وإدماجه في القطاع المنظم لتعظيم مساهمته الفعلية في الاقتصاد الوطني وشمول جميع العاملين فيه بالحماية الاجتماعية تفاديا لأية تداعيات سلبية عليهم ناتجة عن أزمات اقتصادية أو صحية أو غيرها من الأزمات المستجدة.

- العمل على شمول جميع العمال بمختلف فئاتهم وقطاعاتهم بما في ذلك العاملين لحسابهم الخاص بنظام التأمين الصحي من خلال التأمين عليهم لدى شركات تأمين متخصصة في التأمين الصحي تمنحهم بوليصات تأمين صحي شامل.

- العمل على استحداث نظام صحي متطور يغطي جميع علاجات العوارض الصحية والأمراض المعدية والأوبئة الفتاكة لدرء المخاطر الصحية عن جميع مكونات المجتمع ومن ضمنهم العمال خاصة ان القوى العاملة هي من الفئات الاجتماعية التي لا تستطيع ان تتحمل النفقات الباهضة والأعباء الثقيلة للعلاج الطبي بسبب محدودية مواردها المالية وشحة ارزاقها.

- اطلاق مجلس اقتصادي واجتماعي يمثل فيه اطراف الانتاج الثلاثة والفعاليات الاقتصادية ويتولى مسؤولية دراسة وتقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التطورات الاقتصادية التي تطرأ بين الفينة والاخرى وتأثيراتها على أرزاق جميع الشرائح الاجتماعية خاصة ذوي الدخول المحدودة والذين يعيشون على الكفاف وتقديم الحلول لمعالجة احوالهم الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد السبل الكفيلة بدعمهم وتخفيف معاناتهم.

- اشراك العمال ممثلا بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين باعتباره المنظمة النقابية الأكثر تمثيلا للعمال في البحرين، في صناعة جميع القرارات المتصلة بالدعم ومعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية.

- العمل على تأهيل كوادر طبية وطنية متخصصة في مكافحة الاوبئة والأمراض المعدية وقادرة على معالجتها بأقصى سرعة تفاديا لتفشيها وانتشارها في صفوف أفراد المجتمع ومواقع العمل فيه، وان تكون هذه الكوادر المتخصصة نواة لخلية أزمة صحية تتصدى للأزمات الصحية فور ظهورها.

## 3.2 النقابات والمجتمع المدني

### المغرب

- تنظيم حملات توعية وتحسيس تطوعية بالأحياء والساحات العمومية، ومندوبي الاجراء وأعضاء لجان الصحية والسلامة المهنية والنقائيين بالمناطق الصناعية والتجمعات الانتاجية وفي مواقع العمل، وفي سلاسل التوريد والتموين والمتجر الكبرى

- توعية المواطنين والعمال والعاملات بأهمية تطبيق قرارات الطوارئ الصحية، واتخاذ كل الاجراءات الضرورية للصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل المرخص لها بالعمل

- التنسيق مع السلطات المحلية حملات توعية متنقلة بمكبرات الصوت، لحث السكان على البقاء في منازلهم، واحترام ضوابط الحجز والطوارئ الصحية، والخروج فقط للعمل المسموح به، او لقوة القاهرة، او للتسوق والتنسيق

مع مصالح الخدمات البلدية بتعقيم الشوارع والاحياء والساحات العمومية والأسواق والحافلات وبعض المرافق العمومية والمعامل،

- إنتاج ومضات سمعية بصرية تحسيسية، واغاني وحوارات مسرحية .... تتضمن كلها رسائل الوقاية والابتعاد الجسدي، وكيفية استعمال الكمامات، تعبئة الجمعيات المهنية للمسالك التعليمية والتكوينية والجامعية والنقابات الوطنية بقطاع التعليم العادي والجامعي، لإعداد وتصميم البرامج التعليمية وترقيمتها

## تونس

- حث المؤسسات المضطّرة الى مواصلة الاشتغال على ضمان صحة اعوانها وتوفير كل ما أمكن من وسائل نقل وكمامات وغيرها من وسائل الوقاية.

- حثّ الشركات التي توقف نشاطها على تفادي خصم الأجر حفاظا على القدرة الشرائية للأعوان والسلم الاجتماعية في البلاد ومناخ العمل في المؤسسات بعد نهاية الحجر الصحي.

- تأجيل المطالبية المادية والتسريح لأسباب اقتصادية الى حين يستعيد الاقتصاد الوطني وميزانية الدولة عافيتهما مع الحرص على ان يمر ذلك في إطار تقاسم التضحيات والأعباء واحترام الحقوق والقوانين.

- حث المسؤولين النقابيين المتواجدين في كافة انحاء البلاد ونشطاء المجتمع المدني على الانخراط في أي شكل من اشكال العمل التطوعي المنظم من طرف الدولة اسنادا لتدخلات الأعوان العموميين في مجالات الصحة والمراقبة والنظافة والتوعية وغيرها.

- حث نشطاء منظمات المجتمع المدني ذات الصلة على تكثيف خلايا الاستماع عن بعد للمواطنين المحتاجين للإحاطة النفسية والإرشاد والتوجيه الصحيين والاجتماعيين.

## لبنان

- توفير اختبارات فحص الكورونا والأدوية والعلاج والحجر للجميع مجاناً ودون تمييز

- تأمين الأجهزة واللوازم الطبيّة في جميع المناطق اللبنانيّة بشكل عادل

- ضمان وصول الاشخاص المعوقين الى العناية الصحيّة.

- التأكيد على ضرورة إدماج المقيمين من لاجئين ونازحين وعمّال مهاجرين في الخطط الصحيّة المرسومة لإحتواء الوباء أو لمعالجة المصابين.

## البحرين

- ان يظطلع الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وجميع النقابات المنضوية تحت مظلته بمسئولياتهم المتعددة الجوانب في هذه الأزمة منها توعية العمال بالمخاطر الصحية التي قد تنجم عن المخالطة في مواقع العمل وضرورة الالتزام بتدابير التباعد اثناء العمل وضرورة استخدام أدوات الوقاية طيلة ساعات العمل كالكمادات والمعقمات وأجهزة قياس الحرارة، وكذلك متابعة أوضاع العمال المتضررين من الأزمة ممن فقدوا وظائفهم، أو ممن توقف

صرف أجورهم، أو ممن تأخر صرف أجورهم، أو ممن أرغموا على أخذ أجازة غير مدفوعة الأجر بحيث يحصلوا على مستحقاتهم كاملة ان فقدوا وظائفهم، ويحصلوا على الدعم اللازم ان توقف صرف أجورهم او تأخر صرفها عنهم أو أرغموا على أخذ اجازة غير مدفوعة الأجر بحيث لا يقتصر هذا الدعم على الدعم المادي فحسب وإنما ايضا الدعم الغذائي.

- ان تضطلع النقابات العاملة داخل المنشآت والتي تنشط في لجان السلامة والصحة المهنية فيها بمسئولياتها كاملة للتأكد من خلو مواقع العمل من أية إصابة بالفيروس، وان تتعامل بالسرعة القصوى في حالة ظهور حالة إصابة في موقع العمل من حيث فرض العزل الصحي عليها على الفور داخل المنشأة ومخاطبة الجهات الصحية المعنية فوراً لنقلها الى المحاجر الصحية المختصة.

- ان يقوم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين باعتباره مظلة جامعة للنقابات العمالية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني البحريني للتعامل مع الآثار الصحية والاجتماعية للجائحة بقصد احتواءها وتخفيف وطأتها على الاسر والأفراد من الذكور والإناث والحد من مخاطرها الصحية.

- ان يكثف الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ونقاباته مطالبتهم بتأمين صحي شامل لجميع فئات العمال من مواطنين بحرينين ومهاجرين بحيث يغطي هذا التأمين علاج الاصابة بالأوبئة والأمراض المعدية.

- ان يقوم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي بتنظيم حملات توعية بالمخاطر الناجمة عن الجائحة وكيفية الوقاية منها يستهدف فيها العمال وشرائح المجتمع كافة.

- ان يقوم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بالتعاون مع المجتمع المدني المحلي بإطلاق حملات تضامن وتكافل اجتماعيين لصالح العمال المتضررين الذين سرحوا من وظائفهم أو تأخر صرف أجورهم أو أرغموا على اخذ أجازة غير مدفوعة الأجر.

## الطباعة :

نشر مؤسسة فريدريش إيبيرت

البرنامج الاقليمي للنقابات

المقاربات النقابية لإدارة الأزمات الصحية جائحة كوفيد - 19

«المغرب وتونس ولبنان والبحرين»

جميع الحقوق محفوظة

هذه الوثيقة غير مخصصة للبيع

تصميم و طباعة : magma-studio.tn

## اعداد :

**المنسق العام سامي عوادي:** مدير المختبر المستقبلي و الاستراتيجيات و التنمية المستدامة. (وأستاذ في كلية الاقتصاد و الإدارة بتونس جامعة المنار (PS2D).

**غسان صليبي :** مدرب و باحث في قضايا النقابات العمالية و العمل، خبير مستقل مع المنظمات الدولية النقابية و الاتحاد الاوروبي و المؤسسات الداعمة و المتضامنة مع النقابات.

**عبد المجيد العموري بوغرة:** مختص في التواصل الاجتماعي، تصميم الاستراتيجيات و برامج العمل و مدرب نقابي.

**منذر الخور :** مستشار و خبير في العلاقات الشغيلة لدى الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

